جامعة أحمد بوقرة-بومرداس-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: محاسبة وتدقيق

الموضوع:

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز "سونلغاز" – بومرداس–

من إعداد الطلبة:

- **بولحشيش أحسن**
- **دباح فاتح الدين**

تحت إشراف الأستاذة:

- **جفافلية سهام**

رقم المذكرة 155

السنة الجامعية: 2022/2021

جامعة أحمد بوقرة-بومرداس-
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: محاسبة وتدقيق

الموضوع:

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز "سونلغاز" - بومرداس-

من إعداد الطلبة:

- بولحشيش أحسن
- دباح فاتح الدين

تحت إشراف الأستاذة:

- جفافلية سهام

رقم المذكرة 155

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهداء

الحمد لله الذي يفتتح بحمده الكلام والحمد لله الذي أفضل ما جرت به الأقلام سبحانه لا نحصي ثناء عليه كما أثنى على نفسه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أما بعد مذكرة تخرجي هي ثمرة جهدي ومثابرتي طوال سنوات دراستي وإن كان على إهدائها فأنا أحق بإهدائها إلى

إلى من جعل الله سبحانه وتعالى الجنة تحت أقدامها قرة عيني "أمي" حفظها الله

إلى من كان لي مدرسة الحياة ونورا لطريقي تاج رأسي

"أبي" حفظه الله

وإهداء خاص الى جدي و جدتي اللذان ساعدوني كثير في مشواري الدراسي ولم يبخلونني بشيء

إلى "نفسي" وفقني الله لما يحبه ويرضاه.

بولحشيش لحسن

الإهداء

بعد طول العناء وفقنا الله إلى العطاء ولم يتبقى منا سوى الشكر والإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من كانت سندي في السراء والضراء،

إلى من ربتني أحسن تربية،

إلى من يعجز اللسان على الثناء عليها والقلم عن وصف فضلها،

إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها رمز وجودي "أمي الغالية " حماك الله

ورعاك وأطال في عمرك

إلى من يعجز اللسان ويجف القلم عن وصف جميله، إلى الذي حملني على كتفيه وأسكنني نور عينيه دون أن يشكو، وشق الصعاب من أجل تعليمي وزرع في نفسي القيم،

إلى قدوتي "أبي الغالي" أدامك الله وأطال في عمرك إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة

والى كل من سيتصفح مذكرتي من قريب أو بعيد.

دباح فاتح الدين

شكر وتقدير

الحمد لله نحمده و نستعينه على فضله و عطاءه و نسأله أن يرزقنا العلم النافع و العمل الصالح

كلمة شكر و عرفان إلى من أنار لنا طريقنا في انجاز هذا العمل .

كل الشكر و التقدير و العرفان للأستاذة . جفافلية سهام . الذي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة، و الذي لم تتأخر في تقديم النصح و التوجيه و الإرشاد، و لم تبخل بأي جهد أو علم .

كما نتوجه بوافر التقدير و الامتنان لأساتذة العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير لجامعة بومرداس على ما قدموه من – عطاء للحصول على هذه الدرجة العلمية .

أيضا نشكر كل إطارات _ المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بومرداس _ على دعمهم لنا و نخص بالذكر المؤطر " سلايمي" دون أن يفوتنا بالشكر كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

و إلى كل من وجهنا و شجعنا و ساعدنا و لو بكلمة طيبة.

ملخص

ان الهدف من هذه الدراسة هو التطرق الى دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية– دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز، وذلك من خلال تحديد الاجراءات المعتمدة في التحليل المالي وصياغة الجوانب الفكرية المتعلقة به والعوامل المؤثرة فيه ودوره في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، ومن النتائج المتوصل اليها أن استخدام أساليب التحليل المالي تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، الا أن غياب التقارير المالية أو ضعف جودتها يضعف فعاليتها في التشخيص الفعلي للمركز المالي للمؤسسة، مما يؤثر سلبا على قدرتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، القوائم المالية، المؤسسة الاقتصادية

Résumé :

L'objectif de cette étude est d'aborder le rôle de l'analyse financière dans le diagnostic de la situation financière de l'entreprise économique - une étude de cas de la direction de la distribution d'électricité et de gaz du centre - en définissant les procédures suivies pour l'élaboration des rapports financiers et la formulation dès les aspects qui s'y rapportent et les facteurs qui les affectent et leur rôle dans l'évaluation de la situation financière de l'entreprise. Parmi les résultats obtenus, l'utilisation de méthodes d'analyse financière aide à diagnostiquer la situation financière, mais l'absence ou la faiblesse des rapports financiers affaiblit leur efficacité à diagnostiquer la situation financière réelle de l'entreprise, ce qui affecte négativement ses capacités à prendre des décisions d'investissement judicieuses. Pour atteindre les objectifs de l'étude, nous avons utilisé la méthode analytique descriptive.

Mots clés : Analyse financière, états financiers, l'entreprise économique.

فهـــــرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء..... I
شكر وتقدير..... III
ملخص..... IV
فهرس..... V
قائمة الجداول..... VII
قائمة الأشكال..... VIII
قائمة الملاحق..... IX
مقدمة..... أ

الفصل الأول:

الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد..... 2
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي..... 3
المطلب الأول: مفهوم وأهداف التحليل المالي 3
المطلب الثاني: أهمية ووظائف التحليل المالي 4
المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه ومصادر معلوماته. 5
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية المستعملة في التحليل المالي..... 6
المطلب الأول: الميزانية المالية. 7
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج. 11
المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة. 14
المبحث الثالث: التقنيات المستعملة في التحليل المالي..... 17
المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي..... 18
المطلب الثاني: النسب المستعملة في التحليل المالي للميزانية المالية وحساب النتائج..... 23

المطلب الثالث: المؤشرات المستعملة في تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة. 28
خلاصة الفصل.....31

الفصل الثاني:

دراسة حالة الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز "سونلغاز" بومرداس

تمهيد.....33
المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة سونلغاز.....34
المطلب الأول: تعريف المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز "سونلغاز". 34
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة والهيئة المستقبلة. 35
المطلب الثالث: أهداف ومهام مؤسسة سونلغاز..... 37
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز وتحليل عناصرها للسنوات (2013-2015).....38
المطلب الأول: تحليل عناصر الميزانية المالية 2013-2014-2015..... 38
المطلب الثاني: تحليل جدول حساب النتائج..... 41
المطلب الثالث: تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة 44
المبحث الثالث: دراسة الوضعية المالية لمؤسسة " سونلغاز " من خلال حساب المؤشرات والنسب المالية....47
المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية بواسطة المؤشرات والنسب..... 47
المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج بواسطة المؤشرات والنسب 54
المطلب الثالث: تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة بواسطة المؤشرات 60
خلاصة الفصل.....65
خاتمة.....67
قائمة المصادر والمراجع.....72
ملاحق.....76

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجداول	الصفحة
1-1	الميزانية المالية – الأصول –	09
1-2	الميزانية المالية – الخصوم –	10
1-3	حسابات النتائج – حسب الطبيعة –	12
1-4	حسابات النتائج – حسب الوظيفة –	13
1-5	تدفقات الخزينة – طريقة المباشرة –	15
1-6	تدفقات الخزينة – طريقة غير المباشرة –	16
1-7	قدرة التمويل الذاتي – طريقة التنازلية –	25
1-8	قدرة التمويل الذاتي – طريقة التصاعدية –	26
2-1	جانب الأصول	38
2-2	جانب الخصوم	39
2-3	حسابات النتائج	41
2-4	التدفقات النقدية للخزينة	44
2-5	حساب رأس المال العامل FR	47
2-6	حساب أنواع رأس المال العامل	48
2-7	حساب احتياجات رأس المال العامل BFR	50
2-8	حساب الخزينة FR	51
2-9	حساب نسبة التمويل الدائم	52
2-10	حساب نسبة التمويل الخاص	53
02-11	حساب النسب السيولة	54
02-12	حساب قدرة التمويل الذاتي CAF	55
02-13	حساب التمويل الذاتي AF	56
02-14	حساب نسبة المردودية الاقتصادية	57
02-15	حساب نسبة المردودية المالية	57
02-16	حساب نسبة المردودية التجارية	58
02-17	حساب نسبة تجزئة القيمة المضافة	59
02-18	حساب نسبة التغطية النقدية	61
02-19	حساب نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي	61
02-20	حساب نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي	62

02-21	حساب نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	63

قائمة الأشكال

رقم	عنوان الأشكال	الصفحة
2-1	الهيكل التنظيمي للإدارة الاقليمية – بومرداس –	35
2-2	الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية	36
2-3	التمثيل البياني لرأس المال العامل FR	48
2-4	التمثيل البياني لأنواع رأس المال العامل	49
2-5	التمثيل البياني لاحتياجات رأس المال العامل BFR	50
2-6	التمثيل البياني للخزينة TR	51
2-7	التمثيل البياني لنسب التمويل	53
2-8	التمثيل البياني لنسب السيولة	54
2-9	التمثيل البياني لقدرة التمويل الذاتي CAF	56
2-10	التمثيل البياني لنسب المردودية	59
2-11	التمثيل البياني لنسب تجزئة القيمة المضافة	60
2-12	التمثيل البياني لمؤشرات تقييم السيولة	62
2-13	التمثيل البياني لمؤشرات جودة الأرباح	64

قائمـــة الملاحـــــق

قائمة الملاحق

رقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الميزانية المالية – الأصول – (2013-2014)	76
02	الميزانية المالية – الأصول – (2014-2015)	77
03	الميزانية المالية – الخصوم – (2013-2014)	78
04	الميزانية المالية – الخصوم – (2014-2015)	79
05	حسابات النتائج (2013-2014)	80
06	حسابات النتائج (2014-2015)	82
07	تدفقات النقدية للخزينة (2013)	84
08	تدفقات النقدية للخزينة (2014-2015)	85

مقدمة

مقدمة

إن المؤشرات الاقتصادية الدولية ألزمت على كل دول العال الدخول في إطار نظام العولمة الاقتصادية، حيث أصبحت هذه الأخيرة حقيقة حتمية لا مناص منها، مما الزم الجزائر على غرار دول العالم، إجراء إصلاحات اقتصادية تمس أساسا المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة منها، وذلك بفتح رؤوس الأموال للاستثمار والشراكة بالنسبة للقطاع العام وتشجيع الاستثمار.

وفي ظل هذه الإجراءات فإن هذه المؤسسات الاقتصادية تتجه نحو المنافسة الحرة في السوق الداخلي والخارجي مما يستدعي لها أن تصل إلى النجاعة في التسيير، عن طريق تتبع الأسس العلمية في تشخيص وضعيتها من أجل اتخاذ القرارات السليمة. في هذا الصدد تستخدم هذه المؤسسات العديد من الأدوات والتقنيات كالتحليل المالي الذي يعتبر إحدى الوسائل الأساسية لمعرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، بالدراسة التحليلية الشاملة التي تتطلب فحصا ماليا مبنيا على أسس علمية وإحصائية على المدى القصير والطويل من أجل اتخاذ قرارات ناجعة وسليمة.

يتناول موضوع البحث التحليل المالي، الذي يعتبر ضرورة للتخطيط المالي السليم خاصة في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، والذي يمكن من معالجة البيانات المالية للوصول إلى المعلومات المالية الكافية التي تستعمل في عملية اتخاذ القرار، وبالتالي يسمح للمسير المالي بالتعرف على المركز المالي والوضعية المالية للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية.

- **إشكالية البحث:**

تهدف دراستنا هذه لتبيان مختلف الأساليب والأدوات المستخدمة في التحليل المالي للمؤسسة، وذلك من خلال الإجابة على المحاور المتعلقة بإشكالية البحث، والتي تتبلور كالتالي:

"كيف يساهم التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟"

- **الأسئلة الفرعية:**

للإجابة على الإشكالية السابقة وجب تحليلها إلى أسئلة فرعية تساهم في تفكيكها المنهجي وفق الترتيب التالي:

- ما هي أهم الأدوات المستعملة في تحليل الوضع المالي للمؤسسة؟
- هل للطرق المتبعة في التحليل المالي فعالية في ضمان تسيير دائم ورقابة مستمرة؟
- هل مؤسسة سونلغاز تولي عناية كبيرة للتحليل المالي؟
- كيف يتم تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز باستخدام التحليل المالي خلال الفترة 2013-2015؟

- **فرضيات البحث:**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، وضعنا مجموعة من الفرضيات تساعدنا على الوصول إلى جوهر الموضوع محل الدراسة وهي:

- من أجل الوصول إلى قرارات سليمة، تستعمل الإدارة المالية للمؤسسة أهم أدوات التحليل المالي كمقارنة القوائم المالية خلال سنوات مختلفة، التحليل المالي بالنسب، التحليل الأفقي والعمودي.
- التحليل المالي هو أحد التقنيات التي تستخدم في تقييم الأعمال والمشاريع والميزانيات وغيرها من المعاملات المالية وذلك بهدف تحديد جودة أدائها، مما يوفر رقابة مستمرة وضمان تسيير سليم.
- تستخدم مؤسسة سونلغاز أدوات التحليل المالي عن طريق نظام معلومات محاسبي ومالي فعال، يسمح بحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية، وتتوفر لها الكفاءات والموارد البشرية من أجل تحليل النسب ومعرفة وضعية المؤسسة وتقديم مختلف البدائل والحلول للمشاكل المالية والانحرافات.

- **مبررات اختيار الموضوع:**

لقد تم اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من مجموعة من العوامل نذكر من بينها:

- أهمية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية.
- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.
- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.
- محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات الواردة في القوائم المالية في تشخيص وضعية المؤسسة من خلال دراسة حالة المؤسسة "سونلغاز".

- **أهمية الدراسة:**

يكتسي هذا البحث أهمية تتجلى في النقاط الآتية:

- التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقي اهتمام كبير في ميدان التسيير والإدارة المالية في المؤسسة.
- أهمية التحليل المالي والتي تكمن في القدرة على تشخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة.
- التحليل المالي أداة مهمة في اتخاذ القرارات.

- **أهداف الدراسة:**

- التعرف على دور التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص الوضعية المالية.
- الاحتكاك المباشر للميدان العلمي بالمؤسسة.
- محاولة تشخيص الوضع المالي لمؤسسة سونلغاز بالاعتماد على التحليل المالي.

- **الحدود الدراسة:**

- **البعد المكاني:** لقد تمت هذه الدراسة في المديرية الفرعية للمديرية العامة لشركة توزيع للكهرباء والغاز "سونلغاز" الكائن مقرها بمدينة بومرداس ولاية بومرداس.
- **البعد الزمني:** غطت الدراسة الميدانية في المؤسسة الفترة ما بين 2013 و2015 حيث امتدت فترة التربص على مستوى المؤسسة 3 أشهر.

- **المنهج المتبع:**

للإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات المتبناة كان من الضروري اتباع المنهجين التاليين:

- **المنهج الوصفي:** يخص الجانب النظري الذي قمنا فيه بتعريف مختلف المصطلحات، المفاهيم والتقنيات للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم استخدامها في تطبيقنا العملي.
- **المنهج التحليلي:** يخص الجانب التطبيقي الذي نعمل من خلاله على اسقاط مختلف معارفنا النظرية في تحليل علاقة المؤسسة المالية مع بيئتها واستخلاص النتائج التي تمكننا من تأكيد الفرضيات أو نفيها.

- **تقسيم البحث:**

في محاولة لدراسة موضوع التحليل المالي قسمنا البحث إلى جزئيين: جزء نظري وجزء تطبيقي.

الجزء النظري: يشمل الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للتحليل المالي، الذي ينقسم إلى ثلاث مباحث، الأول تطرقنا فيه إلى ماهية التحليل المالي (مفهومه، أهدافه، أهميته، وظائفه، أنواعه والأطراف المستفيدة منه ومصادر المعلومات التي يستعملها)، وتناولنا في المبحث الثاني عرض القوائم المالية المستعملة في التحليل الماي ثم انتقلنا في المبحث الأخير إلى التقنيات المستعملة في التحليل المالي.

أما الجزء التطبيقي يشمل الفصل الثاني ويتضمن الدراسة الميدانية في المديرية الفرعية للمديرية العامة لشركة توزيع الكهرباء والغاز "سونلغاز" ببومرداس التي اخترناها موضوع الدراسة لتطبيق ما عرضناه في الفصل النظري.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها القرار المالي في حلة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها، ويهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة، وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينها.

حيث يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من أجل عدم الوقوع في حالات العسر وما ينجز عنها من نتائج سلبية، وكذلك تحليل مختلف التدفقات المالية من أجل تحديد مصادر الأموال والاستعمالات التي وجهت لها، وأخيرا يستعمل المسير المالي النسب المالية في التحليل باعتبارها وسيلة سهلة للاستعمال وتمكن من إعطاء نتائج واضحة عن وضع المؤسسة المالي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية (التسيير المالي) وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، ويرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات البيئية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطوره.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف التحليل المالي.

أولا: مفهوم التحليل المالي.

هناك عدة تعريفات للتحليل المالي من أهمها ما يلي:

- التحليل المالي هو: "عبارة عن دراسة الوضعية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر".[1]
- ويعرف أيضا أنه: "مرحلة دراسة وتشخيص الحالة للمؤسسة أي تحليل النشاط والمردودية والتوازن المالي وتمويل المؤسسة عن طريق تحليل المعطيات التاريخية الماضية أي دراسة تفصيلية للبيانات المالية والقيام بتقديرات وتنبؤات تخص مستقبل المؤسسة وعلى أساسها يتم اقتراح إجراءات لتحسين هذه الوضعية".[2]

ومن خلال التعريفات نستنتج أن التحليل المالي هو مجموعة الأساليب والطرق الرياضية والاحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوفات المالية من أجل تقييم أداء المؤسسة والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

ثانيا: أهداف التحليل المالي.

تتمثل أهداف التحليل المالي فيما يلي:[3]

1. **بالنسبة للشركة:** تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى:
   - تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة.
   - تقييم نتائج وقرارات الاستثمار والتمويل.
   - تحديد مختلف الانحرافات اليت تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها.

---

[1] مفلح عقل، **مقدمة في التحليل المالي**، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000، ص 79.

[2] أحمد محمد العداسي، **تحليل المالي للقوائم المالية**، وفق للمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 49.

[3] عدنان تايه النعيمي، وأرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات المعاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 21، 22.

- الاستفادة من نتائج التحليل إعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها.
- التنبؤ باحتمالات الفشل اليت تواجه الشركة.
- يعتبر مصدرا للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.

2. **بالنسبة للمتعاملين مع الشركة:** حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة لها أهداف حيث يهدف التحليل المالي إلى:

- إجراء ملاحظات حول الأعمال اليت تقوم بها الشركة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج الفروض.
- الموافقة أو الرفض على طلب الشركة من أجل الاستفادة من القروض.

نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يكتسبها في وقتنا الحالي سوف نقوم بذكر أهم الأهداف:[1]

- معرفة المركز المالي للمؤسسة.
- معرفة مركزها المالي في قطاعها الذي تنتمي إليه.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع.
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد.
- اقتراح سياسات مالية لتغير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة.
- توجيه أصحاب الأموال والراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل مجال.
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة.
- تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل منشأة ودرجة المخاطر المرفقة لها.
- تحديد نسبة جناح المؤسسة في تحقيق أهدافها ونسبة الأرباح المحققة.

المطلب الثاني: أهمية ووظائف التحليل المالي.

أولا: أهمية التحليل المالي.

لا الشك أن أهمية التحليل المالي تتبع من أهمية هذه الدراسة الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث أن توسع المنظمات وتباعد مراكز وفروع المنشآت الجغرافية، بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات

[1] صخري جمال، **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية**، مذكرة لمقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 10.

الاقتصادية في العالم، وظهور الحيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي، وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي:[1]

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة سيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت.
- يمكن استخدام التحليل المالي في تقديم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقديم الأداء.
- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.
- التحليل المالي أداة اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج والتحديث والتجديد.

ثانيا: وظائف التحليل المالي.

هناك عدة وظائف ترتكز في مجملها على حلول تتمثل أساسا في:[2]

1. **توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار:** وهي توجيه متخذي القرار اتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربحية أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار.
2. **اتخاذ قرار الاستثمار:** وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب إنجازه.
3. **اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية:** من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية.

المطلب الثالث: أنواع التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه ومصادر معلوماته.

أولا: أنواع التحليل المالي.

هناك نوعان من التحليل المالي وهما:[3]

- **التحليل الرأسي:** هو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة ولكل فترة، وقد تم التعارف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات وفي الميزانية العمومية هو مجموع الأصول، ويساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة والضعف الموجودة في المؤسسة.
- **التحليل الأفقي:** يتضمن التحليل الأفقي لعدة سنوات صياغة كل عنصر من العناصر المالية المراد تحليلها أفقيا بشكل نسب مئوية.

ثانيا: الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي.

من الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات التحليل المالي ما يلي:[4]

---

[1] أحمد محمد العداسي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] محمد الصالح عواشرية، **التحليل المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة سعد دحلب، 2005، ص 21.

[3] صخري جمال، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[4] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي، الإدارة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 85.

1. **المستثمرين:** يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر، والقيمة المضافة، والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلا عن المساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، إلا أن كل منهما (المساهم الحالي والمرتقب) يهتم بماضي الشركة والمخاطر التي تعرضت لها، والأسلوب الذي اتبع في معاجلتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل.
2. **إدارة المؤسسة:** يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها.

ثالثا: مصادر المعلومات للتحليل المالي.

تعتبر عملية جمع المعلومات مرحلة مهمة من مراحل عملية التحليل المالي، ويشترط في المعلومات أن تتميز بالمصداقية والموثوقية وأن تكون في الوقت المناسب، ولقد تعددت مصادر المعلومات التي يعتمد عليها تقييم الأداء، وتنقسم هذه المصادر إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، عامة وقطاعية وأخرى خاصة بالمؤسسة.

1. **المصادر الخارجية:** تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، ويمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات:

* المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة، وسبب اهتمام المؤسسة هذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور الاقتصادي... إلخ، كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.
* المعلومات القطاعية: فهذا النوع من المعلومات على العموم يتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: البنك المركزي، اللجنة المصرفية، تقارير المنظمات الاقتصادية والدولية، النشرات الاقتصادية، حيث يتم تجميع المعلومات وتحليلها واستخراج نسب قطاعية بناءا عليها يتم اجراء المقارنة بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى.

2. **المصادر الداخلية:** تتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي وهي الميزانية، حسابات النتائج قائمة تدفقات الخزينة، قائمة تغير رؤوس الأموال والملاحق.[1]

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية المستعملة في التحليل المالي.

[1] ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق، الجزائر، 1999، ص 11.

تعتبر الوثائق المحاسبية المصدر الحقيقي للمعلومات التي يحتاجها المحلل المالي في عمله، إذ أن المؤسسة مطالبة بإعداد هذه الوثائق سواء بناءا على النصوص القانونية أو متطلبات تفرضها المبادئ المحاسبية، ومن أهم الوثائق المحاسبية والمالية نجد الميزانية المالية مع تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي، جدول النتائج مع تحليله وكذلك نجد جدول التدفقات النقدية للخزينة مع تحليلها.

المطلب الأول: الميزانية المالية.

أولا: تعريف الميزانية المالية.

تعتبر الميزانية المالية أداة فعالة في عملية التحليل، إذ تعمل على إبراز نقاط الضعف والقوة في الهيكل المالي للمؤسسة، وتعتمد الميزانية المالية على عدة مبادئ:

- مبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة.
- مبدأ ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق المتزايدة.
- مبدأ تعديل القيم المحاسبية لحسابات الميزانية وذلك لهدف تقريبها من قيمتها الحقيقية.[1]

ثانيا: عناصر الميزانية المالية.

تتضمن الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وينبغي أن تحتوي على الأقل على العناصر التالية:

1. **الأصول:** وهو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة، وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصول غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الضفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولا جارية.[2]

* **الأصول غير الجارية:**

وهي الأصول التي يتم اقتنائها من أجل تسيير أعمال المؤسسة والاستفادة من طاقتها الإنتاجية وتشمل هذه الأصول ما يلي:

- القيم الثابتة المعنوية، وتضم شهرة المحل، براءة الاختراع، البرامج، قيم معنوية أخرى.
- القيم الثابتة المادية، وتتضمن الأراضي، المباني، المعدات، قيم ثابتة أخرى.
- القيم الثابتة الجارية (قيد الإنجاز).
- الأصول المالية وتضم السندات الثابتة، سندات المساهمة والحقوق المماثلة، قروض وأصول مالية.

---

[1] بردم لمين وآخرون، **استراتيجية التحليل المالي في إدارة المؤسسة العمومية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، جوان 2013، ص 20.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم التنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادى الأول 1429هـ الموافق لـ 26 مايو 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي العدد 27، المادة 21، ص 13.

- غير متداولة.
- الضرائب المؤجلة أصول.[1]

* **الأصول الجارية:**

وهي الأصول المعدة للاستهلاك أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة، وتشمل ما يلي:

- المخزونات، وتشمل السع والمنتجات التامة الصنع، المواد الأولية، المنتجات والخدمات قيد التنفيذ، الفضلات والمهملات وغيرها.
- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة، وتتضمن المبالغ المستحقة على الزبائن، أوراق القبض، الضرائب والاعباء المثبتة مسبقا.
- النقديات وما يعادلها، وتشمل النقدية في الصندوق، الحسابات الجارية لدى البنوك والبريد، أوراق القبض قصيرة الأجل.

2. **الخصوم:**

تتضمن ثالث عناصر رئيسية وهي:

* **الأموال الخاصة:** وتتضمن:

- رأس مال.
- الاحتياطات.
- فرق إعادة التقدير.
- محول من جديد.
- نتيجة الدورة.

* **الخصوم غير الجارية:** وهي الخصوم التي يكون تاريخ استحقاقها أكثر من شهر وتتضمن:

- القروض والديون المالية.
- الضرائب المؤجلة خصوم.
- خصوم أخرى غير جارية.
- المؤونات والخصوم المماثلة.

* **الخصوم الجارية:** وهي الالتزامات التي يكون تاريخ استحقاقها أقل من 12 شهر، وتتضمن ما يلي:

- الموردون والحسابات الملحقة، وتشمل الحسابات الدائنة، أوراق الدفع قصيرة الأجل والأجور المستحقة.
- الضرائب، وتشمل الضرائب المستحقة الدفع والمصاريف الأخرى المستحقة.
- حسابات الخزينة السالبة وما يعادلها (السحب على الكشوف).[2]

[1] شعيب شنوف، محاسبة **المؤسسة طبق للمعايير المحاسبية الدولية ج 1**، مكتبة شركة الجزائرية، بودواو، 2008، ص 77.

[2] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 77.

ثالثا: شكل الميزانية المالية.

جدول رقم (1-1): ميزانية السنة المالية المقفلة في

الاصول	الملاحظة	N الاجمالي	N اهتلاك الرصيد	N الصافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي تثبيتات معنوية.					
تثبيتات عينية.					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى.					
تثبيتات ممنوح امتيازها.					
تثبيتات مالية.					
سندات موضوعة موضع المعادلة.					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير جارية					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ.					
الزبائن.					
المدينون الأخرون.					
الضرائب وما شابهها.					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة.					
الموجودات وما شبهها.					

الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق لـ 25 مارس 2009، ص 27.

الجدول رقم (2-1): ميزانية السنة المالية المقفلة في

الخصوم	الملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به. علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة (1) فوارق وإعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع (1)) رؤوس أموال الخاصة أخرى / ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة (1) حصة ذوي الأقلية (1)			
مجموع (1)			
الخصوم غير جارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسابقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى			

خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع العام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 28.

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج.

أولا: تعريف جدول حساب النتائج.

هناك عدة تعريفات لجدول حسابات النتائج نذكر منها:

- لقد عرف النظام المحاسبي المالي حساب النتائج بأنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرر بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة)".[1]
- تعرف قائمة حساب النتيجة بأنها "كشف ملخص للأعباء والايرادات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، حيث لا يتم الأخذ بعين الاعتبار تاريخ تحصيل الايراد أو تاريخ تسديد الأعباء، ويتم الحصول على النتيجة الصافية بالفرق بين الإيرادات والأعباء.[2]

ثانيا: عناصر جدول حساب النتائج.

يتكون جدول حسابات النتائج من عنصرين رئيسيين هما المنتوجات والأعباء، حيث يجب أن تتضمن قائمة حساب النتيجة المعلومات الدنيا المرتبطة بتقييم الأداء وهي كما يلي:[3]

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الأمر الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية، الهامش الإجمالي القيمة المضافة والفائض الإجمالي للاستغلال.
- إيرادات الأنشطة العادية.
- الإيرادات والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص الأصول العينية.
- مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص الأصول المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- الإيرادات والأعباء غير العادية.

[1] القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص 24.

[2] القرار المؤرخ في 2008/07/26، الفقرة 1230، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3] مرجع نفسه، ص 24.

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

تتمثل المعلومات الدنيا الأخرى المقدمة إما في حساب النتيجة أو في الملحق فيما يلي:[1]

- تحليل إيرادات الأنشطة العادية.
- مبلغ حصص الأرباح لكل سهم مصوتا عليها أو مفتوحة، والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

ثالثا: الشكل العام لجدول حساب النتائج.

من خلال ما جاء به النظام المحاسبي المالي، تقدم قائمة حساب النتيجة أم حسب الطبيعة أو حسب الوظائف، وبطبيعة الحال فإن الطريقتان تؤديان إلى نفس النتيجة إلى أنه يشجع على الطريقة الأولى (الأعباء بحسب الطبيعة) وفي حالة اختيار طريقة ترتيب الأعباء بحسب الوظائف، ينبغي إعطاء معلومات إضافية في الملحق حسب طبيعة الأعباء، خاصة فيما يخص الاهتلاكات، التدهورات ونفقات المستخدمين.[2]

- **حسب الطبيعة:** يتم ترتيب الأعباء وتحليلها بحسب طبيعتها (سلع، بضائع، مواد أولية، أجور ورواتب، الاهتلاكات...)، وتظهر قائمة حساب النتيجة حسب الطبيعة كما هو مبين في الجدول رقم (03).

جدول رقم (3-1): جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة) الفترة من إلى

	البيان	الملاحظة	N	N-1
	المبيعات والمنتوجات الملحقة			
	تغيرات المخزنات			
	الإنتاج المثبت			
	إعانات الاستغلال			
1	**إنتاج السنة المالية**			
	المشتريات المستهلكة			
	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2	**استهلاك السنة المالية**			
3	**القيمة المضافة للاستغلال (1-2)**			
	أعباء المستخدمين			
	الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة			
4	**اجمالي فائض الاستغلال**			
	المنتجات العملياتية الأخرى			

[1] محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 5، الجزائر، ص 73.

[2] محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 73.

	الأعباء العملياتية الأخرى.			
	المخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة			
	الاسترجاعات على الخسائر القيمة والتموينات			
5	**النتيجة العملياتية**			
	المنتوجات المالية			
	الأعباء المالية			
6	**النتيجة المالية**			
7	**النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)**			
	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية			
	مجموع منتجات الأنشطة العادية			
	مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8	**النتيجة الصافية للأنشطة العادية**			
	العناصر غير العادية (المنتوجات)			
	العناصر غير العادية (الأعباء)			
9	**النتيجة غير العادية**			
10	**النتيجة الصافية للسنة المالية**			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 30.

- **حسب الوظائف:** حيث تصنف وترتب الأعباء وفق هذا الأسلوب بحسب الوظيفة (تكاليف الصنع، تكاليف التوزيع، التكاليف الإدارية)، ويتم عرض قائمة حساب النتيجة حسب الوظائف في الجدول رقم (04).

جدول رقم (4-1): جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة) الفترة من إلى

البيان	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			

أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 31.

المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة.

أولا: تعريف جدول تدفقات الخزينة.

يعرف جدول تدفقات الخزينة على أنه تلك الأداة الدقيقة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة.[1]

ثانيا: عناصر جدول تدفقات النقدية للخزينة.

حدد النظام المحاسبي المالي العناصر التي تحتويها قائمة تدفقات الخزينة، حيث يجب أن تتضمن قائمة تدفقات الخزينة التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحساب النتائج الحاصلة خلال السنة المالية حسب مصدرها وهي تتمثل في:[2]

- **تدفقات الخزينة الناتجة عن الأنشطة التشغيلية:**

تدفقات الخزينة الناتجة عن النشاطات التشغيلية هي التدفقات النقدية الناتجة عن النشاط الرئيسي المحقق للإيراد في المؤسسة.[3]

[1] عبد الوهاب رميدي، علي سماح، **المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، دار الهومة، الجزائر، 2011، ص 45.

[2] القرار المؤرخ في 23 رجب 1429هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره.

[3] أيمن الحائك، **جدول تدفقات الخزينة، وفق النظام المحاسبي المالي ، ودورة في تفعيل التحليل المالي**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة بومرداس، ص 13.

- **التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية:**

تعرف التدفقات النقدية عن الأنشطة الاستثمارية على أنها تلك المتمثلة في حيازة الأصول الطويلة الأجل أو التخلص منها وغيرها من التوظيفات التي لا تدخل ضمن بنود النقدية المعادلة.

- **التدفقات النقدية الناتجة عن النشاطات التمويلية:**

عرفت على أنها تدفقات الخزينة الناتجة عن أنشطة التمويل المتعلقة بالحصول على موارد لتمويل الأصول، سواء من قروض أو من إصدار الأسهم والسندات.[1]

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض قائمة تدفقات الخزينة:

1. **الطريقة المباشرة:**

وهي الطريقة التي أوصى بها المشرع الجزائري، وهي تهدف إلى:

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب...)، قصد إبراز تدفق مالي صافي.
- تقريب هذا التدفق المالي إلى نتيجة الدورة المالية قبل فرض الضريبة.

2. **الطريقة غير المباشرة:**

هذه الطريقة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات، الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...).
- التفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة).
- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...) وهذه التدفقات تقدم كال على حدى.

ثالثا: شكل العام لجدول تدفقات النقدية للخزينة.

جدول رقم (5-1): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة المباشرة) الفترة من إلى

البيان	الملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن.			
المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			

[1] أيمن الحائك، مرجع سبق ذكره، ص 15.

تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية			
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير مادية.			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة في الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 35.

جدول رقم (6-1): جدول تدفقات الخزينة (الطريقة غير المباشرة) الفترة من إلى

البيان	الملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تعديلات خاصة:			
الاهتلاكات والمؤونات.			
تغير الضرائب المؤجلة			
تغير المخزونات			
تغير الزبائن والحقوق الأخرى			

تغير الموردين والديون الأخرى القيمة الزائدة أو الناقصة للتنازل صافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن شراء تثبيتات تحصيلات عن التنازل عن التثبيتات			
تدفقات أموال الخزينة الصافية المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال نقدا إصدار قروض سندية تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر الصرف للعملات الأجنبية			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، مرجع سبق ذكره، ص 36.

المبحث الثالث: التقنيات المستعملة في التحليل المالي.

يعد استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضعية سيولة المؤسسة ووضعية التزاماتها، فضلا عن ربحيتها

تعرف النسب المالية بأنها علاقة رياضية تقوم بالجمع بين رقمين هما البسط والمقام، وهذه العلاقة لا تكون ذات دلالة إلا في حالة مقارنتها بالنسب المالية للمصرف المعني ولسنوات سابقة أو مقارنتها بنسب حالية لمصارف أخرى، وهنالك عدد كبير من النسب المالية التي تستخدم في تقييم وضعية المؤسسات الاقتصادية، وبذلك تتعدد الخيارات في اختيار النسب المالية وذلك تبعا لطبيعة التقييم وظروفه والاهداف المراد الوصول

إليها،[1] حيث أن اللجوء إلى استخدام النسب المالية الذي يعتبر من أساليب التحليل المالي، وعلى ذلك فإن جدوى النسب المالية تعتمد على تفسيرها بذكاء ومهارة، وهو ما يمثل الجانب الأصعب في تحليل النسب.

إن النسب قادرة على اظهار الجوانب المهمة للمركز المالي والتنافسي للمؤسسة، ويلاحظ أن هناك سببين رئيسيين للاستخدام الواسع للمقاييس والمؤشرات المالية، الأول يتمثل في أن المقاييس والمؤشرات المالية للأداء كالربح مثلا ترتبط ارتباطا مباشرا بالأهداف طويلة الأجل للمؤسسة، والتي غالبا ما تكون أهدافا مالية، ويتمثل السبب الثاني في أن الاختبار الدقيق للمقاييس المالية يوفر صورة اجمالية عن الأداء الكلي للمنظمة، ها وأن المقياس المالي الكلي مثل الأرباح المحققة يعد خلاصة لمقياس نجاح استراتيجيات المؤسسة.

للإشارة فإن المؤشر يمكن تعريف المؤشر على أنه معلومة أو مجموعة من المعلومات التي تساعد المسؤول في تقييم حالة معينة، وبالتالي فإن المؤشر عبارة عن معلومات مركزة ذات دلالة بالنسبة لمستعملها بحيث تسمح بتوقع الأحداث ورد فعل المسؤول في الوقت المناسب.[2]

لهذا ستناول في هذا المبحث أهم الأساليب والأدوات للتحليل المالي، والتي يمكن أن تكون عن طريق المؤشرات والنسب المالية، وقد قسمت حسب التحليل المالي للقوائم المالية، وعلى هذه الشاكلة قسم هذا المبحث.

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي.

أولا: رأس المال العامل.

يقصد برأس المال العامل حجم الاستثمار المتاح في الموجودات قصيرة الأجل، أي الموجودات المتداولة أي الاستثمار في فقرات النقدية والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي وغيرها من الفقرات المماثلة.[3]

يعبر رأس المال العامل أو كما يطلق عليه البعض رأس المال الصافي عن مقدار الزيادة في الأصول المتداولة، وبالتالي من هذا المؤشر في الحكم على مقدرة الشركة على مواجهة الخصوم المتداولة المستحقة عليها، يوجد عدة أنواع لرأس المال العامل أو مفاهيم أخرى له ونجد منها ما يلي:

- رأس المال العامل الخاص.
- رأس المال العامل الإجمالي.
- رأس المال العامل الأجنبي.

ويتم احتساب رأس المال العامل بالمعادلة التالية:[4]

---

[1] عمر بوجميع، الطيب بولحية، تقي**يم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، سداسي الأول 2016، ص 05.

[2] بلهاشمي جلالي طارق، **لوحة القيادة كأداة في مراقبة التسيير المصرفي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بليدة، غير منشورة، جوان 2006، ص 92، 93.

[3] حمزة المحمود الزبيدي، **التحليل المالي للأغراض تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل**، الوارق للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، 2011.

[4] محمد المبروك أبوزيد، **التحليل المالي، شركات وأسواق مالية**، دار المريخ، ط 2، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 13.

- **من أعلى الميزانية:**

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

- **من أسفل الميزانية:**

رأس المال العامل = الأموال المتداولة – الخصوم المتداولة

* **حالات رأس المال العامل:**

- **منظور من أعلى الميزانية:** يعبر رأس المال عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل:

- **الحالة الأولى:** رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة): في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية، وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.
- **الحالة الثانية:** رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة): في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلي جزء منه هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.
- **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة): وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.[1]

- **منظور من أسفل الميزانية:** يعبر رأس المال عن الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل، حيث يمثل رأس المال العامل من أدنى الميزانية المختصرة مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات القصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة (وهي الأكثر قابلية للتحول إلى سيولة) إلى نقود سائلة، ويتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل، وهناك ثلاث حالات لهذا المؤشر:

- **الحالة الأولى:** رأس المال العامل موجب (الأصول المتداولة أكبر من الفروض قصيرة الأجل): أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في التوازن المالي للمؤسسة.
- **الحالة الثانية:** رأس المال العامل معدوم (الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل): باستخدام الأصول المتداولة، دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي، الإدارة المالية**، دار وائل لنشر، ط 2، عمان، الأردن، 2006، ص 68.

- **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل سالب (الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل): في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.[1]

* **أنواع رأس المال العامل:**

- **رأس المال العامل الخاص:**

يمثل الأموال الخاصة التي تعتمد عليها المؤسسة في التمويل نشاطها الاستثماري، ومدى قدرتها على الاعتماد على التمويل الذاتي في المؤسسة، يعطي رأس المال العامل الخاص بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

- **رأس المال العامل الإجمالي:**

يسمى "بحجم النشاط الاستغلالي" تعبير عن الزيادة في المخزونات، القيم الجاهزة والغير جاهزة التي ما هي إلا أصول المتداولة.

يحسب رأس المال العامل الإجمالي وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة

هذا المؤشر يبين حركة الأصول المتداولة داخل المؤسسة وزيادته تعني أن هناك زيادة في العناصر والنقصان يثبت العكس، وتعكس هذه القيمة طبعة المؤسسة حسب النشاط الاقتصادي الذي تقوم به.

- **رأس المال العامل الأجنبي:**

وهو يمثل رأس المال العامل من خارج المؤسسة الذي ما هو إلا التمويل الخارجي لهذه الأخيرة، والمؤسسة كما يعرف تعتمد إما على تمويل داخلي الذي يمثل أموال المؤسسة أو التمويل الخارجي الذي يكون على شكل القروض باختلاف أنواعها الطويلة، متوسطة أو القصيرة.

لذا يمكن كتابة رأس المال العامل الأجنبي بالعبارة التالية:[2]

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل BFR.

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 69، 70.

[2] مبارك لسلوس، التسيير المالي، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2004، ص 35.

ينتج عن دورة الاستغلال تدفقات نقدية داخلة وأخرى خارجة وفي كثير من الحالات لا تستطيع المؤسسة تغطية ديون الاستغلال بواسطة حقوقها ومخزوناتها نتيجة وجود فوارق زمنية بين الاستغلال، تجعل المؤسسة بحاجة للحصول على أموال لتغطية احتياجاتها والتي يعبر عنها بالاحتياجات من رأس المال العامل BFR، ويوجد نوعين للاحتياجات رأس المال العامل وهما:

- احتياج رأس المال العامل للاستغلال BERex.
- احتياج رأس المال العامل خارج للاستغلال BFRhex.

يحسب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل = احتياجات الدورة – موارد الدورة

احتياج رأس المال العامل = (المخزونات + مدينو الاستغلال + مدينو خارج الاستغلال) – (ديون الاستغلال + ديون خارج الاستغلال)

أو بعبارة أخرى:

احتياج رأس المال العامل = (الأصول الغير المثبتة – القيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – سلفات)

- **احتياج رأس المال العامل الاستغلال BERex:**

يمثل الأصول المتداولة للاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بموارد الاستغلال المالية قصيرة الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال – ديون الاستغلال

- **احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex:**

يمثل الأصول المتداولة خارج الاستغلال التي لا تستطيع المؤسسة تمويلها بالموارد المالية خارج الاستغلال في الأجل القصير.

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال – ديون خارج الاستغلال

حالات احتياجات رأس المال العامل BFR:

BFR > 0:

إذا كانت قيمة BFR كبيرة وموجبة، فإن المؤسسة في هذه الحالة لم تؤمن الموارد قصيرة الأجل الكافية والتي تكون غالبا تكلفتها منخفضة لتغطية مختلف احتياجات دورة الاستغلال (حالة اختلال).

BFR < 0:

في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة في هذه الحالة لم تستخدم تلك الموارد في توسيع دورة الاستغلال والزيادة في الطاقة الإنتاجية أي وجود اختلال في استغلال الموارد المتاحة بما يؤثر على زيادة التكلفة والتقليل من الأرباح (حالة اختلال).

BFR = 0:

موارد الدورة = احتياجات الدورة.[1]

ثالثا: الخزينة TR.

عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة الاستغلال، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال.

الخزينة هي مجموع الأموال الجاهزة (النقدية) تحت تصرف المؤسسة في حالة سيولة التي يمكن التصرف فيها لمقابلة احتياجات دورة الاستغلال.

من خلال الخزينة تستطيع المؤسسة تحديد حالة التوازن المالي، فإذا تمكنت من تغطية مختلف احتياجاتها، يكون رصيد الخزينة موجب وهي حالة فائض وفي العكس تكون الخزينة سالبة وهي حالة عجز تعطى بالعلاقة التالية:[2]

الخزينة = الموارد – الاحتياجات

الخزينة = رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل

الحالات التي يمكن أن تأخذها الميزانية:

TR > 0:

[1] عبد الكريم اللطيف، **محاضرات في التحليل المالي المتقدم**، مذكرة ماستر، السداسي الأول، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية المعمقة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014، ص 73، 74.

[2] جليلة بن خروف، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، واتخاذ القرارات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009، ص 75.

رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل: في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

:0 > TR

رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل: المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدلا الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وبعض الحالات الاستثنائية إلى بيع بعض المواد الأولية.

:0 = TR

رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل (أي الخزينة المثلى): إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل.[1]

المطلب الثاني: النسب المستعملة في التحليل المالي للميزانية المالية وحساب النتائج.

أولا: النسب المستعملة للتحليل المالي للميزانية.

1. **نسب التمويل:**

1-1- نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممولة عن طريق الأصول قصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الوصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة.

2-1- نسبة التمويل الخاص:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، ويمكن حسابها كما يلي:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

[1] عبد الكريم اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 75، 76.

كما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح.[1]

2. نسب السيولة:

السيولة هي القدرة على توفير الأموال بالقدر الكافي والتكلفة المتدنية، لمواجهة مختلف التزامات المالية والاحتياجات المرتبطة بدورة الاستثمار والاستغلال، ويمكن تحديدها من خلال الموجودات القابلة للتحول إلى نقدية جاهزة خلال فترة زمنية قصيرة، مضافا ما يمكن الحصول عليه من الاقتراض وزيادة رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة، ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي.[2]

2-1- نسبة السيولة العامة:

تبين مدى قدرة المؤسسة على سداد الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة.[3] تقيس قدرة المؤسسة على تغطية التزامها قصيرة الأجل وذلك بالاعتماد على الأصول المتداولة، هذه النسبة يجب ألا تقل عن 1 وكل نسبة تزيد عن ذلك تعتبر هامش أمان بالنسبة للمؤسسة،[4] ودل ذلك على مقدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئة دون الحاجة لتسييل أي أصول ثابتة أو الحصول على اقتراض جديد، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:[5]

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

2-2- نسبة السيولة الجاهزة:

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط من دون اللجوء إلى القيم الغير جاهزة، ذلك أنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم القابلة للتحقيق إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق كأن تطلب من زبائنها الدفع الفوري في سوق تتميز بالمنافسة، وتحسب بالعلاقة التالية:[6]

---

[1] شنوف شعيب، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، ط 1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 208.

[2] عبد الكريم اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[3] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية، مدخل التحليل المعاصر**، ط 4، المكتب العربي الحديث، مصر 1999، ص 84.

[4] وليد ناجي الحياني، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، ط 1، إثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعة، عمان، الأردن، 2009، ص 52.

[5] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدم**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004، ص 183.

[6] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 48.

نسبة التمويل الجاهزة = القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة

عادة ما تكون هذه النسبة محدودة بين الحد الأدنى يساوي 0.2 والحد الأقصى 0.3 وهناك من يقول 0.4.[1]

ثانيا: النسب المالية المستعملة في تحليل حساب جدول النتائج.

1. **التمويل الذاتي AF:**

يرتبط مفهوم التمويل الذاتي بعدة مفاهيم، ومن أجل تفادي اللبس والخلط بين مختلف المفاهيم وكذا من أجل الفهم الجيد لهذا المصدر الداخلي ارتأينا ذكر التعاريف التالية:

- يعرف التمويل الذاتي بالفائض النقدي المتولد عن نشاط المؤسسة للاستغلال والذي يبقى بحوزتها بصفة دائمة نوعا ما، حيث يمثل الادخار الداخلي المسجل بواسطة نشاط المؤسسة والموجه لتمويل استثماراتها.[2]
- يقصد بالتمويل الذاتي مقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية.[3]

التمويل الذاتي هو ذلك الجزء المتاح من قدرة التمويل الذاتي ويعني أن:[4]

التمويل الذاتي AF = قدرة التمويل الذاتي CAF / الأرباح الموزعة

ومن هنا يستوجب علينا التطرق إلى قدرة التمويل الذاتي:

- **قدرة التمويل الذاتي:** هي تقييم الفائض الكامن لمؤسسة ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون السنة المالية، وذلك عن طريق الأخذ بالاعتبار كل من التدفقات النقدية المقبوضة والتدفقات النقدية المدفوعة باحتساب كل من الأعباء الاستثنائية باستثناء نتائج التنازل عن الاستثمارات.

ومن أجل الحصول على قدرة التمويل الذاتي هناك طريقتين أساسيتين وهما كالآتي:

- **طريقة 1: الطريقة التنازلية.**

يتم إيجاد قدرة التمويل الذاتي وفق الطريقة التنازلية التي تعتمد على الفائض الخام للاستغلال EBE، الناتج عن نشاط مؤسسة اقتصادية ما خلال سنة محاسبية، حيث يعتبر الفائض الخام للاستغلال رصيدا للعمليات الاستغلالية وعليه إيجاد قدرة التمويل الذاتي ما علينا إلا إضافة المدخلات النقدية المقبوضة وطرح

---

[1] حمزة محمود، مرجع سبق ذكره، ص 194.

[2] خميسي شيحة، **التسيير المالي للمؤسسة**، در هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 91.

[3] مبارك لسلوس، مرجع نفسه، ص 36.

[4] محمد شعبان، **نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، الجزائر، 2009-2010، ص 3، 4، 5.

المخرجات النقدية المدفوعة، دون إدخال العناصر المتعلقة بالفائض الخام للاستغلال، لأنه قد تم احتسابها وتتمثل في رصيد العمليات الاستغلالية.

جدول رقم (7-1): حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من إجمالي فائض الاستغلال

البيان	المبالغ +	المبالغ -
الفائض الخام للاستغلال EBE	ربح	خسارة
المنتوجات العملياتية الأخرى ما عدا ح/752	+	
الأعباء العملياتية الأخرى ما عدا ح/652		-
المنتوجات المالية ما عدا ح/767	+	
الأعباء المالية ما عدا ح/667		-
الضرائب على الأرباح		-
قدرة التمويل الذاتي CAF		

المصدر: محمد كوشي، التسيير المحاسبي والمالي، دار المعاصرة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 290.

تتميز هذه الطريقة التنازلية بكونها مبسطة ومفسرة لمختلف مكونات قدرة التمويل الذاتي إلا أنه يعاب عليها صعوبة حسابها، وذلك راجع لكثرة العناصر المتدخلة في إيجاد قدرة التمويل الذاتي وفقا لهذه الطريقة.

- **طريقة 2: الطريقة التصاعدية.**

يستخدم الكثير من المحللين الماليين طريقة حساب القدرة الذاتية للتمويل CAF انطلاقا من النتيجة الصافية المعروفة بالطريقة التصاعدية، وذلك عن طريق إدخال بعض التعديلات المتعلقة بإضافة بعض الأعباء المحسوبة وغير المدفوعة، مثل الاهتلاكات والمؤونات والاحتياطية وبإبعاد النتائج المحسوبة والغير مقبوضة وكذلك إقصاء نتيجة التنازل عن أصول، وهذا من أجل تجنب إدخال أثر العمليات الاستثنائية على رأس المال لحساب قدرة التمويل الذاتي.

جدول رقم (8-1): حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من النتيجة الصافية للسنة المالية.

البيان	المبالغ +	المبالغ -
النتيجة الصافية لسنة المالية	ربح	خسارة
فارق التقييم عن أصول مالية – نواقص قيمة – ح/665	+	
الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية ح/667	+	
فارق التقييم عن أصول مالية – فوائض القيمة – ح/765		-
الأرباح الصافية عن عمليات التنازل عن أصول مالية ح/767		-
استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات ح/78		-

مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة ح/68	+	
نواقص القيمة عن خروج أصول مثبتة غير مالية ح/652	+	
فوائض القيمة عن خروج أصول مثبتة غير مالية ح/752		-
قدرة التمويل الذاتي CAF		

المصدر: محمد كوشي، مرجع سبق ذكره، ص 290.

تعتبر هذه الطريقة أكثر سهولة من الطريقة التنازلية وتسمح لمستخدمها بالحصول على النتيجة في أقصر وقت إلا أنه يعاب عليها عدم التفصيل في مكونات قدرة التمويل الذاتي CAF.

2. **نسبة المردودية:**

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، فهي تعطي إيجابيات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة،[1] كما تعكس ربحية المؤسسة العلاقة بين الأرباح المحققة والاستثمارات المادية والمالية التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح من خلال الاستخدام الأمثل لمختلف الموارد المتاحة، لحساب المردودية في المؤسسة، تستخدم نوعين من النسب:[2]

2-1- **المردودية الاقتصادية:**

تهتم الإدارة المالية بمؤشر المردودية الاقتصادية وتتابع تغيراته عبر السنين، باعتباره أكثر المؤشرات التحليلية التي تستخدم لتقييم الأداء المالي في المؤسسة، ومن خلاله يمكن التعرف على جوانب القوة والضعف للمؤسسة، فيدل ارتفاعه على كفاءة السياسات التشغيلية والقرارات التي اتخذتها الإدارة المالية في المؤسسة، كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الاجمالية نتيجة استخدام أصولها، يدل ارتفاع هذه النسبة على الاستخدام الأمثل للأموال، ويمكن حسابها بالشكل التالي:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

2-2- **المردودية المالية:**

تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح الصافي، وتمثل هذه النسبة أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم، تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:[3]

[1] محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال**، دار الجامعية، الإسكندرية، ص 451.

[2] منير شاكر، **التحليل المالي، مدخل صناعة القرار**، دار الوائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 78.

[3] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 52.

نسبة مردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

يدل ارتفاعها على قدرة المؤسسة من ناحية الأداء والذي هو انعكاس لكل سياستها وقراراتها، وفي حالة الانخفاض يدل على ضعفها.[1]

3-2- **المردودية التجارية:** تسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، فهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية، و تتمثل في قدرة المؤسسة على استخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري. فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري الصناعي الذي تمارسه المؤسسة، و يمكن حسابها بالعلاقة التالية[2]:

نسبة مردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال

المطلب الثالث: المؤشرات المستعملة في تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة.

من أهم المؤشرات المستعملة في جدول تدفقات النقدية للخزينة نذكر منها:

أولا: مؤشرات تقييم السيولة.

1. **نسبة تغطية النقدية:**

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي / إجمالي التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية

2. **نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:**

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشرة سيء وينبئ بمشاكل قد تواجه المؤسسة في جمال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفق النقدي التشغيلي / فوائد الديون

---

[1] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008، ص 39.

[2] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، سنة 2001 ص82.

3. **نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي:**

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها المتداولة من خلال التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية، وكلما كان مرتفع يدل على السيولة الجيدة، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي / الالتزامات المتداولة

ثانيا: مؤشرات تقييم سياسات التمويل:

1. **نسبة التوزيعات النقدية:**

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة اليت تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة، وارتفاع هذه النسبة يوضح قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية، تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

2. **نسبة التوزيعات والفوائد المقبوضة:**

يوضح هذا المؤشر العلاقة بين التدفق التشغيلي الداخل بالتوزيعات على الأسهم، تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التوزيعات والفوائد المقبوضة = المقبوضات النقدية من الفوائد الدائنة والتوزيعات النقدية على الأسهم / التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة

3. **نسبة الاتفاق الرأسمالي:**

توضح هذه النسبة قدرة وكفاءة المؤسسة على الاستخدام الأمثل لأموالها الدائمة في زيادة أصولها الثابتة، تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاتفاق الرأسمالي = الاتفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل واصدارات الأسهم

ثالثا: مؤشرات تقييم جودة الأرباح

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من الجدول التدفقات النقدية للخزينة واستعمالها لتقييم جودة الأرباح نجد:

1. **نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي :** توضح هذه النسبة قدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية والإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي = التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي / الاحتياجات النقدية الأساسية

2. **نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:** يوضح هذا المؤشر علاقة التدفقات النقدية التشغيلية واجمالي ممتلكات المؤسسة وهو يبني نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي، وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي / مجموع الأصول

[1] شنوف شعيب، مرجع سابق ذكره.

خلاصة الفصل

من خلال معالجتنا لهذا الفصل اتضح لنا أن التحليل المالي من بين أهم التقنيات الضرورية لحل المشاكل المطروحة، كما يعتبر وسيلة هامة لاتخاذ القرارات الصائبة من خلال دراسة النشاطات المالية للمؤسسة في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل، ويقوم التحليل المالي أساسا على البيانات المحاسبية وخصوصا الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج وجدول التدفقات النقدية للخزينة بغرض اشتقاق مجموعة من المعلومات والمؤشرات والنسب التي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وتفيد في اتخاذ القرارات، وتساهم كذلك في تحديد جوانب القوة والضعف في عملياتها المالية والتشغيلية التي تمكننا من إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثانـي:

دراسة حالة الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز "سونلغاز" بومرداس

تمهيد

تسعى كل مؤسسة مهما كان نوع نشاطها لتحقيق الأهداف التي رسمتها وهي تسهر على حسن تطبيق السياسات الإدارية التي وضعتها، لكن قد تحدث هناك بعض التغيرات المستقبلية غير المتوقعة للمؤسسة، لذلك من مصلحتها اتخاذ قرارات مناسبة التي تمكنها من الاستغلال الأمثل لمواردها وذلك من خلال الاعتماد على تقنية لتقييم الأداء المالي.

ومن هذه المؤسسات لقد اخترت مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز "سونلغاز" بومرداس محل الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة سونلغاز.

تحتل سونلغاز مكانة مرموقة في الاقتصاد الوطني نظرا للدور الكبير الذي تلعبه من أجل النهوض وتطوير ودعم قطاع الطاقة باعتباره من أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر، حيث تقوم المؤسسة بنشاط الإنتاج والنقل والتوزيع والتصدير والاستيراد للطاقة الكهربائية كما تعمل على توصيل الغاز عن طريق شبكة من القنوات إلى جميع أنحاء الوطن.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز "سونلغاز".

أولا: تعريف المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز (شركة الأم)

تعرف المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز من أهم الشركات في الجزائر، فبعد عملية التأميم أصبحت تسمى بالشركة الوطنية للكهرباء والغاز، وفضلا على الإنتاج، التوزيع ونقل الكهرباء توسعت صلاحياتها إلى البيع، التركيب والصيانة.

كما يسهر موظفوها على السير الحسن لجميع العمليات، وخدمة زبائنها والسعي المستمر لتلبية حاجاتهم المتزايدة من الكهرباء والغاز، وهذه الزيادة ناتجة عن تطور الوضع السياسي والاقتصادي في الوطن، وكذا التحولات الجارية في الصعيد الدولي أي عولمة التبادلات.

ثانيا: تعريف المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز (الإدارة الإقليمية بومرداس).

مديرية توزيع الكهرباء والغاز لبومرداس هي مديرية فرعية للمديرية العامة لشركة توزيع الكهرباء والغاز للوسط، لأنها تقوم ببعض مهام المديرية العامة في نطاق ومجال أصغر وبصلاحيات أقل وهذا حسب الشروط الموكلة إليها والمتمثلة في أعمال بيع وتوزيع الطاقة (كهرباء وغاز)، واستغلال الشبكات وتسييرها طبقا لبرامج وخطط مستقبلية على مختلف المستويات .موقعها على الطريق الوطني رقم 24، في بومرداس تبلغ مساحتها 1456.16 كم2، يعمل فيها أكثر من 707 موظف من مختلف مجالات النشاط، مع 32 بلدية بما في ذلك 08 وكالات و05 مناطق الغاز والكهرباء، ولديها 90632 مشتركا في الغاز و242183 مشتركا في الكهرباء في أصولها أي أنها تغطي أراضيها ب 4.938.1 كلم من شبكة الكهرباء و637.39.1 كلم من شبكة الغاز، وتبلغ مبيعاتها 320.5 مليون دينار.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة والهيئة المستقبلة.

أولا: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

شكل رقم (1-2): الهيكل التنظيمي للإدارة الإقليمية لبومرداس

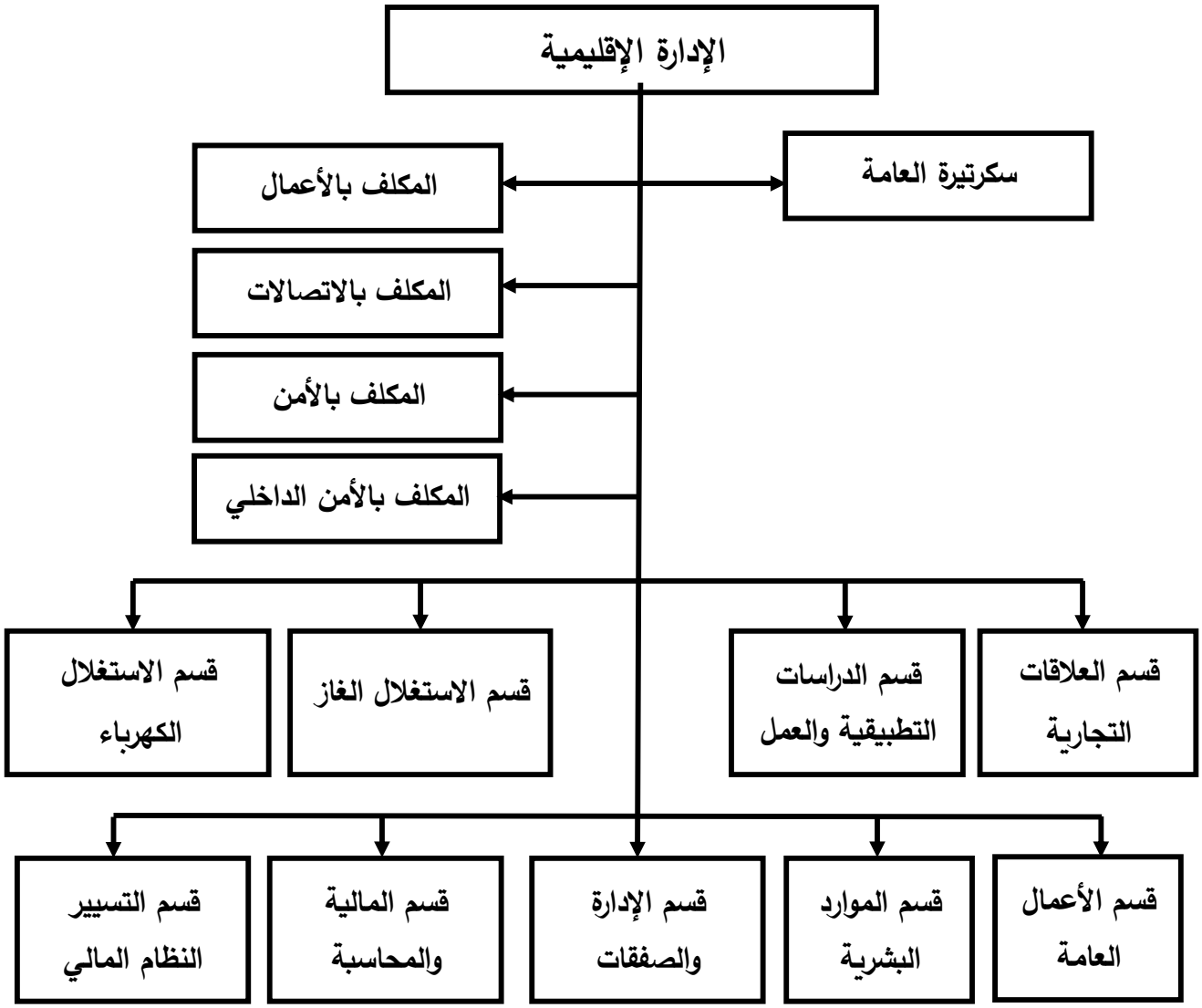

المصدر: وثائق مقدمة من طرف إدارة سونلغاز

ثانيا: الهيئة المستقبلة للمؤسسة.

القسم المستقبل هو قسم المالية والمحاسبة للوحدة الإقليمية لبومرداس والذي يتكون من المكاتب الممثلة في الشكل البياني الموالي:

شكل رقم (2-2): الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية

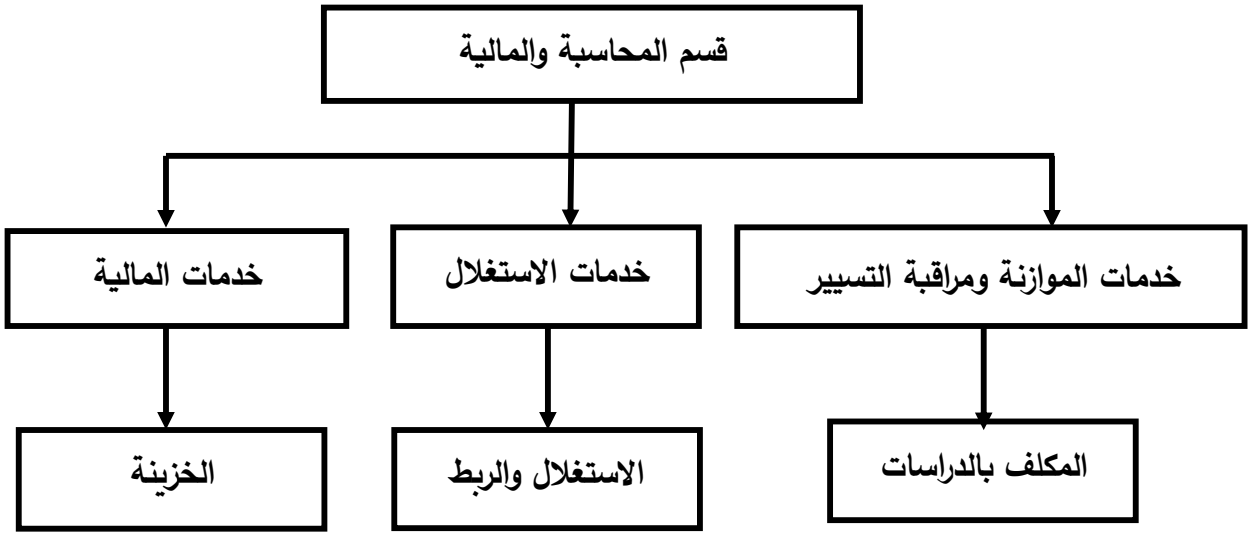

المصدر: وثائق مقدمة من طرف إدارة سونلغاز

تقديم فرع المحاسبة والمالية:

- يتضمن المحاسبة العامة والتحليلية من أجل الأقسام والوحدات.
- يتضمن المراقبة على الأقسام والوحدات الموجودة في مجال العمل بهدف السهر على تطبيق الجيد للقواعد المالية، المحاسبية والجبائية.

3- **قسم المالية:**

- ضمان القواعد اللامركزية.
- متابعة حسابات الخزينة ومراقبة الحسابات البنكية والبريدية.
- إعداد الخزينة في المدى القصير.

4- **قسم الاستغلال:**

- يضمن إعادة الرقابة المحاسبية للعمليات.
- يقدم النتائج المحاسبية للإدارة العامة.
- يقرب، يبرر ويؤكد الحسابات.
- مسك الملفات.
- يضمن الربط مع مراكز محاسبية أخرى في إطار الإدارة العامة للتوزيع.
- المراقبة بوسائل داخلية أو خارجية مختلف العناصر (مخزون، استثمارات، زبائن... إلخ).

5- **قسم موازنة ومراقبة التسيير:**

- تقديم الموازنة السنوية للإدارة العامة.
- تحقيق جداول وميزانيات النشاط للإدارة العامة.

المطلب الثالث: أهداف ومهام مؤسسة سونلغاز.

أولا: أهداف المؤسسة.

تعتبر سونلغاز شركة ذات أسهم، يقدر رأسمالها بمائة وخمسين مليار دينار جزائري 150 مليار دج، موزع على مائة وخمسين ألف (150000) سهم، قيمة كل سهم مليون دينار، تكتتبها وتحررها الدولة لأن رأس مالها غير مدرج في البورصة للاكتئاب الخاص، فهي مؤسسة عمومية بالكامل، وتهدف سونلغاز إلى تحقيق ما يلي:

- إنتاج الكهرباء وتوزيعها سواء في الجزائر أو في الخارج ونقلها وتوزيعها وتسويقها.
- نقل الغاز لتلبية حاجة السوق الوطنية.
- تطوير وتقديم الخدمات الطاقوية بكل أنواعها.
- دراسة كل نشاط ومصدر للطاقة وترقيته وتنميته.
- تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصناعات الكهربائية والغازية، وكل نشاط يمكن أن تترتب عنه منفعة سونلغاز، وبصفة عامة كل عملية مهما كانت طبيعتها ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف الشركة، لاسيما البحث عن المحروقات واستكشافها وانتاجها وتوزيعها.
- تطوير كل شكل من الأعمال المشتركة في الجزائر أو خارج الجزائر مع شركات جزائرية أو أجنبية.
- إنشاء فروع وأخذ مساهمات وحيازة كل حقيبة أسهم وغيرها من القيم المنقولة في كل شركة موجودة لو سيتم إنشاؤها في الجزائر أو في الخارج.

ثانيا: مهام المؤسسة.

في إطار مهمتها كخدمة عمومية، فإن سونلغاز تؤدي المهام الأساسية التالية:

- تضمن إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وتسويقها، تضمن التوزيع العمومي للغاز الطبيعي.
- صيانة منشآت الاستغلال وترميمها وتجديدها والحفاظ عليها.
- تخطيط وتطبيق البرامج السنوية وعلى مدى سنوات متعددة (الكهرباء، التوزيع العمومي للغاز...) وضمان تموينها.
- إعداد المخططات الرئيسية لتطور المنشآت التي محل نشاطها.
- المشاركة في تحديد المعايير المطبقة (العتاد، الأجهزة، المنشآت).
- إعداد ووضع خطة عمل السياسة التجارية طبقا لدفتر البنود العامة.
- الإدراك لكل التصنيفات وإنشاء البنى التحتية الأساسية حسب إتمام مهماتها.

- ضمان توجيه خطة العمل لتطوير البنية التحتية الكهربائية والغازية وخاصة البرامج الكهربائية وتوزيع الغاز العمومي.
- ضمان التموين الضروري لتنفيذ برامجها.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز وتحليل عناصرها للسنوات (2013-2015)

تقاس الوضعية المالية لأي مؤسسة بمدى قدراتها على مواجهة التزاماتها بتاريخ استحقاقها من جهة، وبمدى امكانية خلق عوائد مالية تساعدها في تطوير نشاطها وتوسيعه من جهة أخرى، ما يضمن لها البقاء ولاستمرار وذلك باستخدام المعلومات المتاحة عن نشاط المؤسسة، وهذا ما سنقوم به تطبيقا على مؤسسة سونلغاز مديرية بومرداس، من خلال تقييم وضعية المؤسسة وذلك باعتماد على أهم النسب والمؤشرات المالية خلال فترة الدراسة (2013-2015).

المطلب الأول: تحليل عناصر الميزانية المالية 2013-2014-2015

يتضمن هذا المطلب دراسة تحليلية للقدرة المالية للشركة من خلال تحليل شامل للميزانية المالية:

أولا: جانب الأصول

جدول رقم (1-2): جانب الأصول لسنوات 2013-2014-2015

الأصول	2013	2014	2015
الأصول الثابتة	135827002721.8	174802452271.6	202405814344.39
أ-القيم الثابتة	135812599429.99	174788819260.22	202391560905.36
برمجيات المعلوماتية	0	0	1773233.2
التثبيتات المعنوية الاخرى	99200	159200	159200
الأراضي	102234063.49	184038326.17	184038326.17
عمليات تهيئة الاراضي	182193410.83	218522233.15	207782000.46
البناءات	1638299565.71	2089987766.27	2095249171.28
معدات وأدوات صناعية	65028877644.66	101085655703.51	131432531165.32
التثبيتات العينية الأخرى	17292447083.73	15324515661.51	16487793409.91
التثبيتات الجارية انجازها	51568448431.57	55885940369.61	51982234399.02
ب-القيم الثابتة الأخرى	14403321.81	13633011.38	14253439.03
حقوق الاستثمار	3977000	3977000	4336000

حقوق عقود الايجار التمويلية	10426321.81	9656011.38	9917439.03
الضرائب المؤجلة على الأصول	0	0	0
الأصول المتداولة	34591417952.66	42628449162.35	47668151584.96
أ-قيم الاستغلال	19627508.7	23526579.59	22277433.67
المخزونات	19627508.7	23526579.59	22277433.67
ب-قيم قابلة للتحقيق	31044775427.42	35527907890.43	37133650967.08
الزبائن	23072952480.16	27089002862.79	29291641160.67
الضرائب	3311072587.48	3394812002.21	2693314316.92
الحسابات الدائنة الأخرى	4660750359.78	5044093025.43	5148695489.49
ج-القيم الجاهزة	3527015016.54	7077014692.33	10512223184.21
المتاحات	3527015016.54	7077014692.33	10512223184.21
مجموع الأصول	170418420674.46	217430901433.95	250073965929.35

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق 01-02

التحليل: نلاحظ من خلال تقييم جدول أصول الميزانية ما يلي:

عند مقارنة الأصول الثابتة لسنة 2013 مع سنة 2014 نلاحظ تزايد بقيمة 38975449549.80 دج وبين سنة 2014 و2015 نلاحظ تزايد بقيمة 27603362072.79 دج وهذا راجع الى زيادة بعض عناصر الميزانية والتي تتمثل في معدات وأدوات صناعية وتثبيتات معنوية أخرى وبناءات، أما بالنسبة للأصول المتداولة نلاحظ ارتفاع من سنة 2013 الى سنة 2015 بقيمة 13076733632.30 دج وهذا راجع الى زيادة الزبائن.

ثانيا: جانب الخصوم:

جدول رقم (2-2): جانب الخصوم لسنوات 2013-2014-2015

الخصوم	2013	2014	2015
الأموال الدائمة	45221111875.39	78232040590.72	93232961230.01
أ- الاموال الخاصة	7947415229.82	12499548817.63	15000000000
رأس المال	23964133801.87	49365033680.54	75162000078.25
الاحتياطات	2079425652.18	2079425652.18	2079425652.18

فارق اعادة التقييم	3598504448.43	4081208048.84	4081208048.84
الترحيل من جديد	(13670998301.41)	(21975893575.05)	(43026118563.93)
النتيجة	(8023650371.25)	(21050224988.88)	(23296515215.34)
ب-الديون طويلة الأجل	37273696645.57	65732491773.09	78232961230.01
المؤونات للأعباء	36272321766.67	64279437168.21	76647059088.87
ضرائب مؤجلة على الخصوم	0	0	0
الاقتراضات والديون المماثلة	1001374878.9	1453054604.88	1585902141.14
ديون قصيرة الأجل	125197308799.07	139198860843.23	156841004699.43
موردو المخزونات والخدمات	26958092720.84	30289970532.57	36276372666.8
الضرائب	556899634.31	887950973.16	880840395.84
الديون اتجاه الشركاء	90303109998.29	98431298155.95	106530095008.18
قروض أخرى	7379200525.32	9599641130.55	13153697228.52
ديون مالية أو السلفات المصرفية	5920.31	0	0
مجموع الخصوم	170418420674.46	217430901433.95	250073965929.35

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الملحق 03-04

التحليل:

كما هو معلوم فان خصوم المؤسسة هي عبارة عن استخدامات ومصادر التمويل التي اعتمدتها المؤسسة لتمويل مواردها (الأصول) ويوجد نوعين منها الأموال الدائمة والديون قصيرة الاجل، فخلال الفترة (2013-2014-2015) تغيرت قيمة هذه العناصر بالشكل التالي:

- مجموع رؤوس الأموال الخاصة زادت بقيمة 4552133587.81 دج خلال 2013-2014، أما من خلال 2014-2015 ارتفعت بقيمة 2500451182.37 دج

- مجموع الخصوم غير جارية (الديون طويلة الأجل) لسنة 2014 زادت عن سنة 2013 بقيمة 28458795127.52 دج، ثم زادت في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بقيمة 12500469456.92 دج وتعود هذه الزيادة الى زيادة الديون المالية.
- مجموع الخصوم الجارية (ديون قصيرة الأجل) لسنة 2014 زيادة عن سنة 2013 بقيمة 14001552044.16 دج ثم زادت في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بقيمة 17642143256.11 دج، وهذا راجع الى زيادة الموردون والحسابات الملحقة.

نلاحظ كذلك انه يوجد ثبات في قيمة الأموال وهذا راجع الى زيادة رؤوس الأموال من خلال سنة 2013 الى 2015.

المطلب الثاني: تحليل جدول حساب النتائج

يتضمن هذا المطلب دراسة تحليلية للقدرة المالية للمؤسسة من خلال تحليل شامل للجدول النتائج:

جدول رقم (3-2): جدول حساب النتائج للسنوات 2013-2014-2015

البيان	2013	2014	2015
رقم الأعمال	52024860137.16	63973274981.27	69649115287.08
انتاج السنة المالية	52024860137.16	63973274981.27	69649115287.08
مشتريات مستهلكة	-36795566567.15	-50788444583.85	-55758971927.22
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	-14797280898.11	-18688519896.84	-20282909920.71
استهلاكات السنة المالية	-51592847456.26	-69476964480.69	-76041881847.93
القيمة المضافة للاستغلال (2-1)	432012680.9	-5503689499.42	-6392766560.85
أعباء المستخدمين	-7521145665.79	-9278268307.82	-10921076279.6
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	-903302055.31	-1082275719.1	-1244011152
اجمالي فائض الاستغلال (4)	-7992435040.2	-15864233526.34	-18557853992.45
المنتوجات العملياتية الأخرى	4872497121.91	2842580136.57	3524785954.35
الأعباء العملياتية الأخرى	-66084204.14	-302217232.82	-363726222.24
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	-5951816321.13	-7574522243.11	-9145396242.75

استرجاعات خسائر قيمة ومؤونات	1570338133.56	506010933.95	1935693444.62
النتيجة العملياتية	-7567500310	-20392381871.75	-22606497058.47
المنتوجات المالية	0	10923155.96	33300645.39
الأعباء المالية	-411570925.56	-651098584.66	-734872429.22
النتيجة المالية	-411570925.56	-640175428.7	-701571783.83
النتيجة العادية قبل الضريبة (6+5)	-7979071235.56	-21032557300.45	-23308068842.3
مجموع منتجات الأنشطة العادية	58467695392.63	67321866111.79	75142895331.44
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-66446766628.19	-88365346568.2	-98450964172.92
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-7979071235.56	-21032557300.45	-23308068842.3
عناصر غير عادية (المنتوجات)	34931518.6	1987837.72	16599871.34
العناصر غير عادية (الأعباء)	-79510654.29	-19665526.15	-5046244.38
النتيجة الغير عادية	-44579135.69	-17667688.43	11553626.96
النتيجة الصافية للسنة المالية	-8023650371.25	-21050224988.88	-23296515215.34

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الملحق 05-06

التحليل:

- **انتاج السنة المالية:** عند مقارنة انتاج السنة المالية للسنوات الثلاث 2013-2014-2015 على التوالي نلاحظ انها في ارتفاع مستمر حيث بلغت 52024860137.16 دج في سنة 2013 لتصل الى 63973274981.27 دج في سنة 2014 ثم ترتفع ارتفاعا ملحوظا في سنة 2015 لتبلغ 69649115287.08 دج ويعود سبب هذا الى ارتفاع في رقم الأعمال (ح/70).
- **استهلاكات السنة المالية :** عند مقارنة استهلاكات السنة المالية للسنوات الثلاث نلاحظ أنها في انخفاض متزايد في السنوات الثلاث حيث بلغت 51592847456.26- دج في سنة 2013 أما في

سنة 2014 بلغت 69476964480.69- دج ، وفي سنة 2015 بلغت 76041881847.93- دج ويعود سبب هذا الانخفاض الى انخفاض المشتريات المستهلكة (ح/60) وخدمات خارجية واستهلاكات أخرى (ح/62 ح/61) في السنوات الثلاث.

- **القيمة المضافة للاستغلال:** عند مقارنة القيمة المضافة للاستغلال في السنوات الثلاث نلاحظ ان في سنة 2013 بلغت 432012680.9 دج، ثم شهدت انخفاض مستمر في سنة 2014 و2015، ويعود سبب هذا الانخفاض المستمر الى الزيادة في انخفاض استهلاكات السنة المالية في سنة 2014-2015.

- **اجمالي فائض الاستغلال** : عند مقارنة اجمالي فائض الاستغلال في السنوات الثلاث نلاحظ انها في انخفاض مستمر حيث بلغت 7992435040.2- دج في سنة 2013 ، ثم شهدت في سنة 2014 ، لتعود الزيادة في الانخفاض في سنة 2015 حيث بلغت 15864233526.34- دج -45-18557853992دج ، ويعود سبب هذا الانخفاض الى انخفاض القيمة المضافة للاستغلال في السنوات الثلاث.

- **النتيجة العملياتية:** عند مقارنتها بالسنوات الثلاث نلاحظ انها في انخفاض مستمر حيث بلغت 7567500310- دج في سنة 2013، ثم شهدت انخفاضا في سنة 2014 حيث بلغت 20392381871.75- دج ،لتعود وتنخفض في سنة 2015 حيث بلغت 22606497058.47- دج و يعود هذا الانخفاض المستمر الى انخفاض في اجمالي فائض الاستغلال للسنوات الثلاث.

- **النتيجة المالية:** عند مقارنتها في السنوات الثلاث نلاحظ ان في سنة 2013 التي بلغت قيمتها بـ 411570925.56- دج ، ثم شهدت زيادة في الانخفاض في سنتي 2014-2015 وتعود هذه الزيادة في الانخفاض الى الانخفاض المستمر في المنتوجات المالية وكذلك زيادة الانخفاض في الأعباء المالية في السنوات الثلاث.

- **النتيجة العادية قبل الضريبة:** عند مقارنتها في السنوات الثلاث نلاحظ انها في انخفاض متزايد حيث بلغت 7979071235.56-دج في سنة 2013، ثم شهدت انخفاضا في سنتي 2014-2015، ويعود هذا الانخفاض الى انخفاض في النتيجة العملياتية التي كانت سالبة وكذلك النتيجة المالية التي كانت منخفضة في السنوات الثلاث.

- **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** عند مقارنتها في سنوات الثلاث نلاحظ أنها في انخفاض متزايد حيث بلغت 7979071235.56- دج ، في سنة 2013 ثم شهدت انخفاض رهيب في سنتي

2014-2015 ويعود سبب هذا الانخفاض الى انخفاض في النتيجة العادية قبل الضريبة التي كانت سالبة في السنوات الثلاث .

- **النتيجة الغير عادية:** عند مقارنتها في السنوات الثلاث نلاحظ انها في انخفاض مستمر في سنتي 2013-2014 ، لتعود وترتفع في سنة 2015 التي بلغت قيمتها 11553626.96 دج ويعود هذا الارتفاع الى ارتفاع في العناصر الغير العادية (المنتوجات) في سنة 2015 عكس ما كانت عليه في سنتي 2013-2014 اللذان كانا منخفضين .

- **النتيجة الصافية للسنة المالية:** عند مقارنتها في السنوات الثلاث نلاحظ انها في انخفاض متزايد ويعود ذلك الى انخفاض في المنتوجات وزيادة في الاعباء خلال السنوات الثلاث (2013-2014-2015).

المطلب الثالث: تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة

يتضمن هذا المطلب دراسة تحليلية للقدرة المالية للمؤسسة من خلال تحليل شامل للجدول التدفقات النقدية للخزينة:

جدول رقم (4-2): جدول التدفقات النقدية للخزينة لسنوات 2013-2014-2015

البيان	2013	2014	2015
التدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	49997643127.6	60503161670.63	70533214270.48
التحصيلات الأخرى	6619468354.46	7894499155.85	7092939872.91
المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين	8981689055.87	12582268933.36	16571216833.68
المدفوعات الأخرى	3950681165.80	4105139406.64	4640009382.76
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	32502931.56	131518238.13	18768252.51
الضرائب المدفوعة الأخرى	1918742831.12	2794880474.75	3644259107.03
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير عادية	41733495490.8	48783853773.6	52751900567.41
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية	-2368855.24	-201502.22	2083298.54

تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)	417311226635.56	48783652271.38	52753983865.95
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار			
المسحوبات من اقتناء تثبيتات مادية أو غير المادية	22828255673.06	57873740341.25	32334655945.1
التحصيلات من عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير مادية	3913510.4	0	218112850.39
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	0	100000.00	0
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية	0	100000.00	302049.00
التحصيلات منح الاستثمارية	23396811.72	8666811240.44	7555026399.2
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج	0	0	32818210.87
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)	**-22800945350.87**	**-49206929100.81**	**-24528396435.64**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات بعد اصدار الأسهم	0	482703600.41	0
التحصيلات من القروض	187926854.68	294937124.39	90742622.95
التسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	4159367.82	1511447.29	3657792.44
تلقي دعم التشغيل			
المقبوضات من النقد الجماعي	41071354766.93	57396449603.38	68642496593.56
تحويل الأموال الى الخزينة المجموعة	52756768549.91	67266606183.07	83340009864.38
تحصيلات بين الوحدات	78526484963.32	107090304340.79	108232199661.7
تسديدات بين الوحدات	86894187811.82	95196039228.75	118400998834.27
صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)	**-19869349144.62**	**2800237779.86**	**-24779227612.88**

تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة	-1392.3	0	63333.25
التناقضات بسبب أخطاء محاسبية	-3383739	1201526047.66	-1421675.68
تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)	**-942552991.23**	**3578486998.09**	**3445001475.10**
أموال الخزينة ومعادلتها عند افتتاح السنة المالية	4511293495.17	3566344255.19	7144831253.28
أموال الخزينة ومعادلتها عند اقفال السنة المالية	3566344255.19	71448331253.28	10589832728.38
تغيير أموال الخزينة في الفترة	**-944949239.98**	**-3578486998.09**	**-3445001475.1**

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الملحق 07-08

التحليل:

1. **صافي تدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** عند مقارنتها خلال السنوات الثلاث نلاحظ أن النشاط الرئيسي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز للوسط بومرداس فهو يمثل المحور الأساسي لنشاط الاستغلال وتتمثل تحصيلات الزبائن أهم بنود التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية فهي تعبر عن قدرة المؤسسة على توليد النقد من أنشطة الاستغلال لمواجهة التزاماتها على المدى القصير والطويل وتشمل التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية للمديرية في مشتريات مختلف المواد واللوازم من الفروع أو من الموردين الآخرين كالعدادات، لوازم الصيانة الشبكة الكهربائية والغازية والخدمات أهمها الخدمات التي تقدمها الشركة الفرعية مختصة في مجال الأمن، صيانة السيارات التي تقوم بها الشركة الفرعية خدمات مقدمة للزبائن كتصليح العطب في الشبكة الكهربائية وغير ذلك، أما الضرائب بمختلف أنواعها تتم تسويتها على مستوى المديرية الجهوية وهذا راجع لكون الملف الجبائي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز للوسط، تابع للمديرية الكبرى، يتم تسوية فقط السكن، أما المصاريف المالية تتمثل في مختلف العمولات والخدمات المصرفية ومدفوعات الأخرى مثل التأمينات المختلفة على أصول المؤسسة.

ومن خلال الجدول نلاحظ أنه موجب ويتزايد من سنة لأخرى طيلة فترة الدراسة وهذا يدل أن تدفقات النقدية الداخل أكبر من تدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية مما يعني أن مقبوضات المؤسسة أكبر من مصاريفها ما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها وتمويل نشاطها الاستثماري دون اللجوء إلى الديون أو تسديد الديون طويلة الأجل.

2. **صافي تدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** من خلال الجدول أعلاه تتمثل في الغالب من المدفوعات النقدية للوفاء بالتزاماتها نحو موردي التثبيتات والذي أوكلت لهم مهمة انجاز استثمارات المؤسسة ويلاحظ أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية سالب وهذا مؤشر إيجابي على توسع ونمو المؤسسة مما يؤدي إلى زيادة قدرتها على توزيع الكهرباء والغاز ما يحسن نوعية الخدمة لدى الزبون وهو ما يشير إلى زيادة عدد الزبائن والمشتركين خلال السنة 2015.
3. **صافي تدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** عند مقارنتها خلال السنوات الثلاث نلاحظ أن عملية إصدار الأسهم والسندات وعمليات الاقتراض من البنوك من صلاحية المديرية العامة والتحصيلات المتأتية من القروض التي تظهر في جدول تدفقات الخزينة فتمثل المبالغ الموضوعة في حسابات المؤسسة كضمانات أو كفالات مدفوعة وهذا لضمان استرداد حقوق المؤسسة في حال تنازل الزبون وفسخ العقد معها وترك مستحقات لم يتم تحصيلها بإجراء المقاصة وهذا الإجراء يخص الزبائن مستعملي الكهرباء ذات الضغط المتوسط والعالي. وتتمثل التسديدات والتحصيلات بين الوحدات في التحويلات المالية لأرصدة حسابات التحصيل المختلفة والمبالغ المحولة من طرف المديرية الجهوية إلى حسابات التسديد .

بلغ صافي تدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في سنة 2013 وسنة 2015 مبالغ سالبة عكس في سنة 2014 الذي كان موجب وهذا راجع إلى أموال المحولة من مديرية التوزيع ببومرداس لسنة 2013 و2015 أكبر من الأموال التي استلمتهم في سنة 2014.

المبحث الثالث: دراسة الوضعية المالية لمؤسسة " سونلغاز " من خلال حساب المؤشرات والنسب المالية

من خلال هذا المبحث سوف يتم تشخيص الوضعية المالية باستخدام عدة مؤشرات ونسب مالية.

المطلب الأول: تحليل الميزانية المالية بواسطة المؤشرات والنسب

أولا: تحليل بواسطة المؤشرات

1- رأس مال العامل FR:

يحسب رأس مال العامل بالعلاقة التالية:

رأس مال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

ويتم حساب هذا مؤشر في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-2): حساب رأس مال العامل FR

البيان	2013	2014	2015
الأموال الدائمة	45221111875.39	78232040590.72	93232961230.01
الأصول الثابتة	135827002721.8	174802452271.6	202405814344.39
رأس مال العامل	**-90605890846.41**	**-96570411680.88**	**-109172853114.38**

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

الشكل رقم (3-2): التمثيل البياني لرأس مال العامل لسنوات 2013-2014-2015

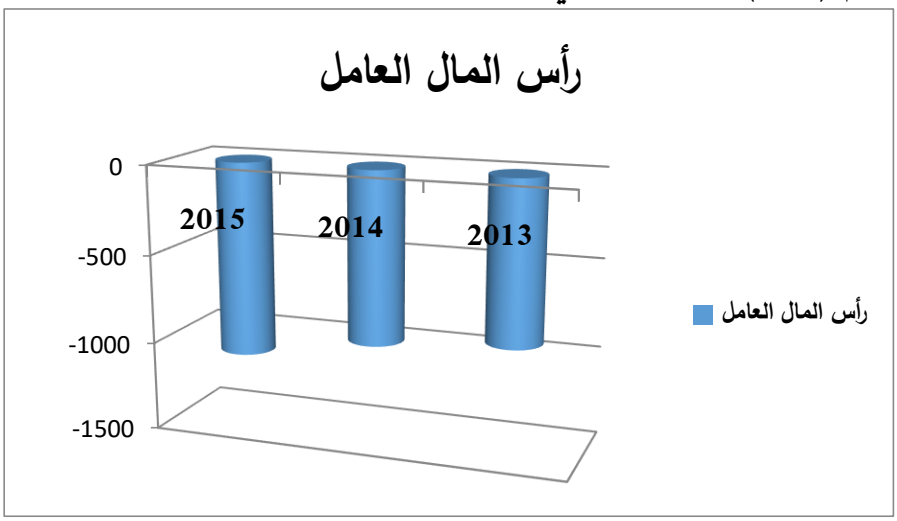

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس مال العامل سالب خلال السنوات الثلاث، ما يعني أن المؤسسة تعاني من عجز نتج عن عدم كفاية الأموال الدائمة لتغطية الأصول الثابتة، في سنة 2013 كان رأس مال العامل 90605890846.41 – دج ثم زاد في الانخفاض في سنتي 2014 و2015، لأن المؤسسة قامت باقتناء استثمارات جديدة تمثلت في تجهيزات ومعدات صناعية وهذا لا يتوافق مع الوضعية المالية للمؤسسة وفي نفس الوقت تقدم النشاط في دورة الاستغلال بسبب ارتفاع الخزينة.

الجدول رقم (6-2): حساب أنواع رأس مال العامل

البيان	العلاقة	2013	2014	2015
رأس المال العامل الخاص	الأموال الخاصة- الأصول الثابتة	-127879587491.98	-162302903453.97	-187405814344.39
رأس المال العامل الأجنبي	مجموع الديون	162471005444.64	204931352616.32	235073965929.35

رأس المال العامل الاجمالي	اجمالي الأصول المتداولة	34591417952.66	42628449162.35	47668151584.96

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

الشكل رقم (4-2): التمثيل البياني لأنواع رأس المال العامل لسنوات 2013-2014-2015

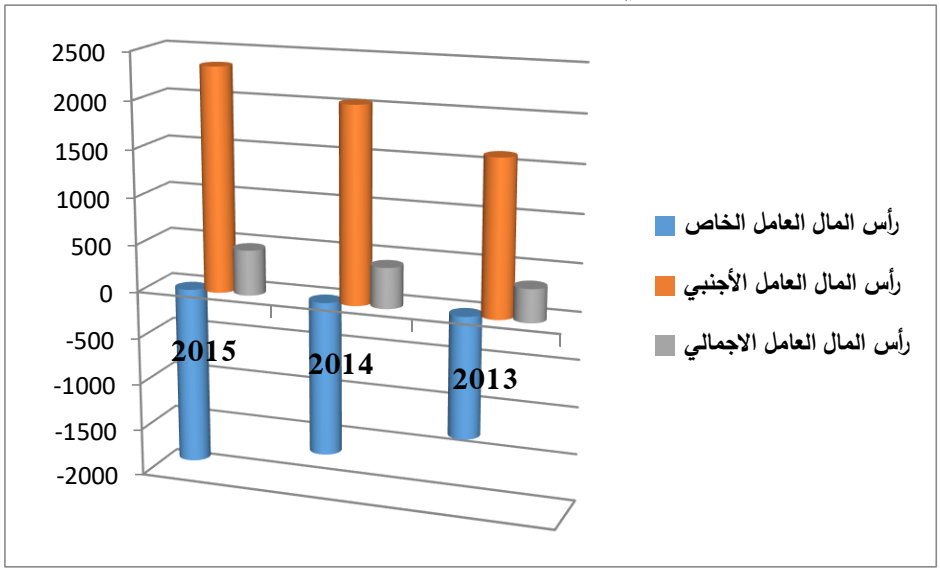

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

التحليل:

- نلاحظ من خلال الجدول أن رأس مال العامل الاجمالي كبير مما يعني أن المؤسسة تقوم بنشاطات كبيرة ويلاحظ أن مجموع الأصول زاد في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بسبب ارتفاع الأصول الثابتة والأصول المتداولة.

- أما في سنة 2015 نلاحظ ارتفاع ملحوظ في مجموع الأصول وقد تمكنت المؤسسة من دع نشاطها نحو الأحسن نظرا للزيادة المحققة في راس مال العامل الاجمالي بسبب ارتفاع الزيادة الملحوظة في عناصر الأصول.

- يلاحظ أن مجموع الديون في ارتفاع مستمر بحيث في سنة 2013 كان الاعتماد على التمويل الخارجي أكبر من التمويل الداخلي، وكذلك في سنة 2014 فقد شهدت المؤسسة انخفاض في الأموال الخاصة مقارنة بمجموع الديون ما يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي، وزاد هذا الاعتماد سنة 2015 مما يعني أن المؤسسة ليس في وضعية مالية جيدة.

2- احتياجات رأس مال العامل BFR:

وتحسب بالعلاقة التالية:

BFR = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (مجموع الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

ويتم حساب هذا مؤشر في الجدول التالي:

الجدول رقم (7-2): حساب احتياجات رأس مال العامل لسنوات 2013-2014-2015

البيان	2013	2014	2015
الأصول المتداولة	34591417952.66	42628449162.35	47668151584.96
قيم الجاهزة	3527015016.54	7077014692.33	10512223184.21
مجموع ديون قصيرة الأجل	125197308799.07	139198860843.23	156841004699.34
سلفات المصرفية	5920.31	0	0
احتياجات رأس المال العامل	-94132899942.64	-103647426373.21	-119685076298.59

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

الشكل رقم (5-2): التمثيل البياني لاحتياجات رأس مال العامل للسنوات 2013-2014-2015

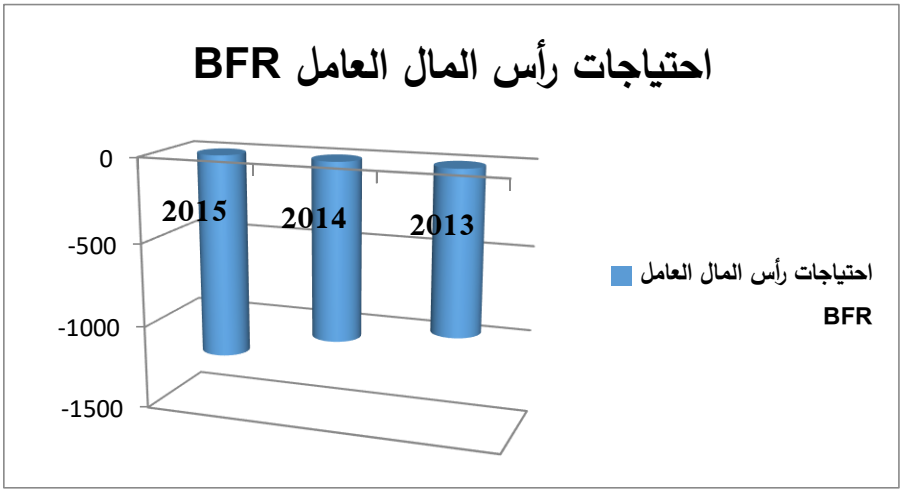

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

التحليل:

ان احتياجات رأس مال العامل BFR سالب خلال السنوات الثلاث نتيجة لكون الديون قصيرة الأجل كبيرة مقارنة بالنسبة للأصول المتداولة ما يدل على ان الأصول المتداولة تغطي احتياجات دورة الاستغلال.

نلاحظ من خلال الجدول ان احتياجات رأس مال العامل ارتفعت في سنتي 2014 و2015 مقارنة بسنة 2013 ويعود سبب هذا الارتفاع الى ارتفاع في المخزونات والديون قصيرة الأجل.

3- الخزينة:

تحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة = رأس مال العامل FR – احتياجات راس مال العامل BFR

ويتم حساب هذا مؤشر في الجدول التالي:

الجدول رقم (8-2): حساب الخزينة للسنوات 2013-2014-2015

البيان	2013	2014	2015
رأس المال العامل	-90605890846.41	-96570411680.88	-109172853114.38
احتياجات رأس المال العامل	-94132899942.64	-103647426373.21	-119685076298.59
الخزينة	**35227009096.23**	**7077014692.33**	**10512223184.21**

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

الشكل رقم (6-2): التمثيل البياني للخزينة للسنوات 2013-2014-2015

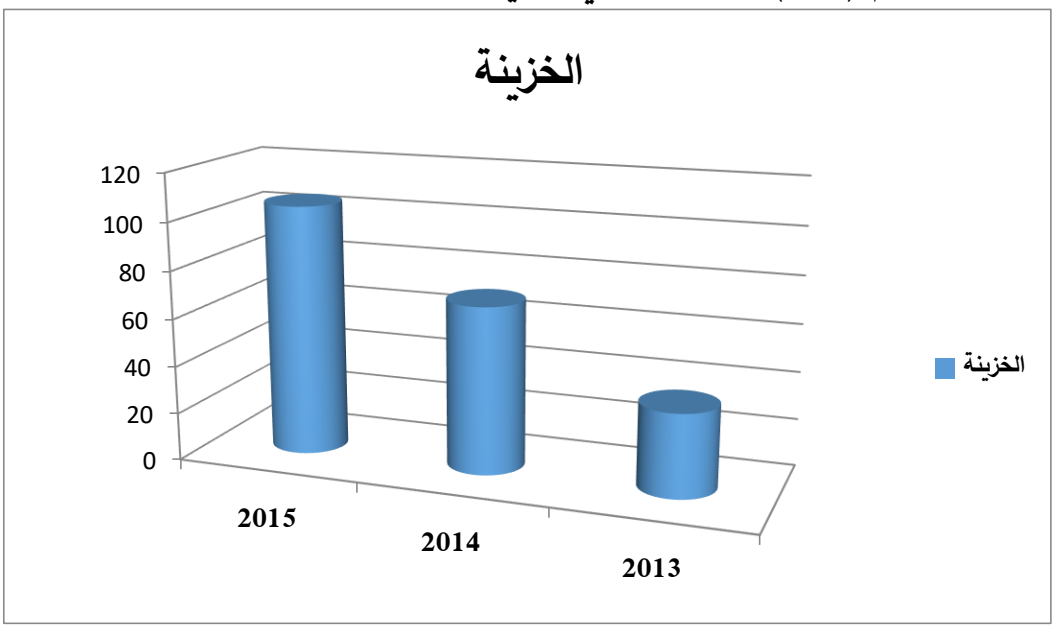

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة موجبة في السنوات الثلاث أي أن لديها هامش الأمان وفي هذه حالة قامت المؤسسة بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية

أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها المعالجة الوضعية المالية عن طريق شراء مواد الأولية أو تقديم تسهيلات الزبائن.

ثانيا: تحليل بواسطة النسب

1- النسب التمويل:

يتم حساب نسب التمويل من أجل معرفة إلى أي درجة يتم استخدام مصادر التمويل الخارجية ومقدار الديون لمديرية توزيع الكهرباء والغاز للوسط بومرداس.

1-1- نسبة التمويل الدائم:

تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

ويتم حساب هذه النسبة في الجدول التالي:

الجدول رقم (9-2): حساب نسبة التمويل الدائم للسنوات 2013-2014-2015

البيان	2013	2014	2015
الأموال الدائمة	45221111875.36	78232040590.72	93232961230.01
الأصول الثابتة	135827002721.8	174802452271.6	202405814344.39
نسبة التمويل الدائم	**0.3329**	**0.4475**	**0.4606**

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

التحليل:

بمأن نسبة التمويل الدائم أقل من واحد خلال السنوات الثلاث، فان رأس المال العامل يكون سالبا وهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة عن طريق الأصول قصيرة الأجل.

1-2-نسبة التمويل الخاص:

تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

ويتم حساب هذه النسبة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10-2): حساب نسبة التمويل الخاص للسنوات 2013-2014-2015

البيان	2013	2014	2015
الأموال الخاصة	7947415229.22	12499548817.63	15000000000
الأصول الثابتة	135827002721.8	174802452271.6	202405814344.39
نسبة التمويل الخاص	**0.0585**	**0.0715**	**0.0741**

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

التحليل:

بما أن نسبة التمويل الخاص أقل من واحد خلال السنوات الثلاث فان المؤسسة لا تستطيع تمويل أصولها بواسطة الأموال الخاصة وهذه الوضعية لا تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض اضافية بسهولة كلما أرادت ذلك.

الشكل رقم (7-2): التمثيل البياني لنسب التمويل للسنوات 2013-2014-2015

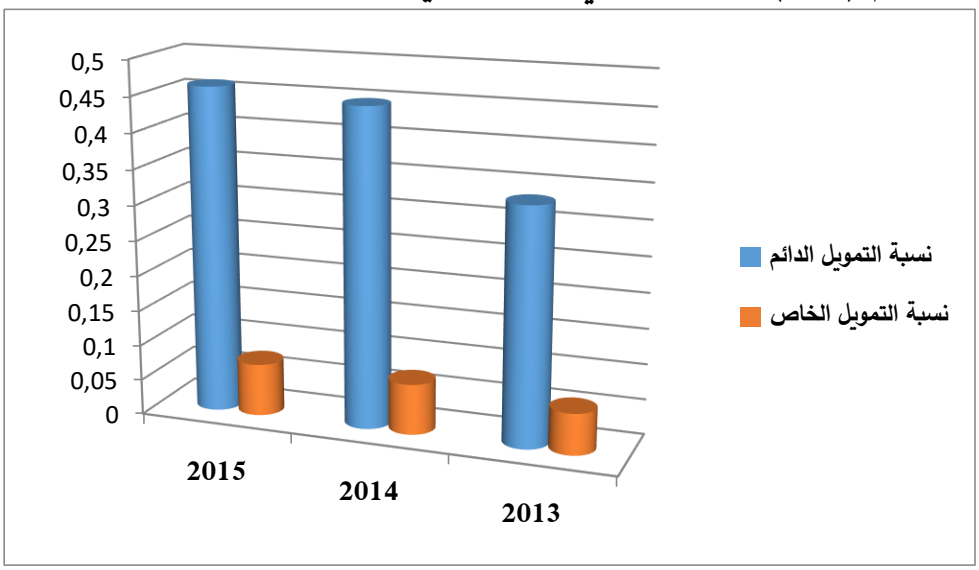

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

2- نسب السيولة:

يتم حساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة وسوف يتم التعرف على نسب السيولة لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز فرع بومرداس، ويتم تحديد هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (11-2): حساب نسب السيولة العامة والسيولة الجاهزة للسنوات 2013-2014-2015

البيان	العلاقة	2013	2014	2015
نسبة السيولة العامة	(الاصول المتداولة/ديون قصيرة الأجل)*100	0.2762	0.3062	0.3039
نسبة السيولة الجاهزة	(القيم الجاهزة/الخصوم المتداولة)*100	0.0281	0.0508	0.067

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

الشكل رقم (8-2): التمثيل البياني لنسب السيولة للسنوات 2013-2014-2015

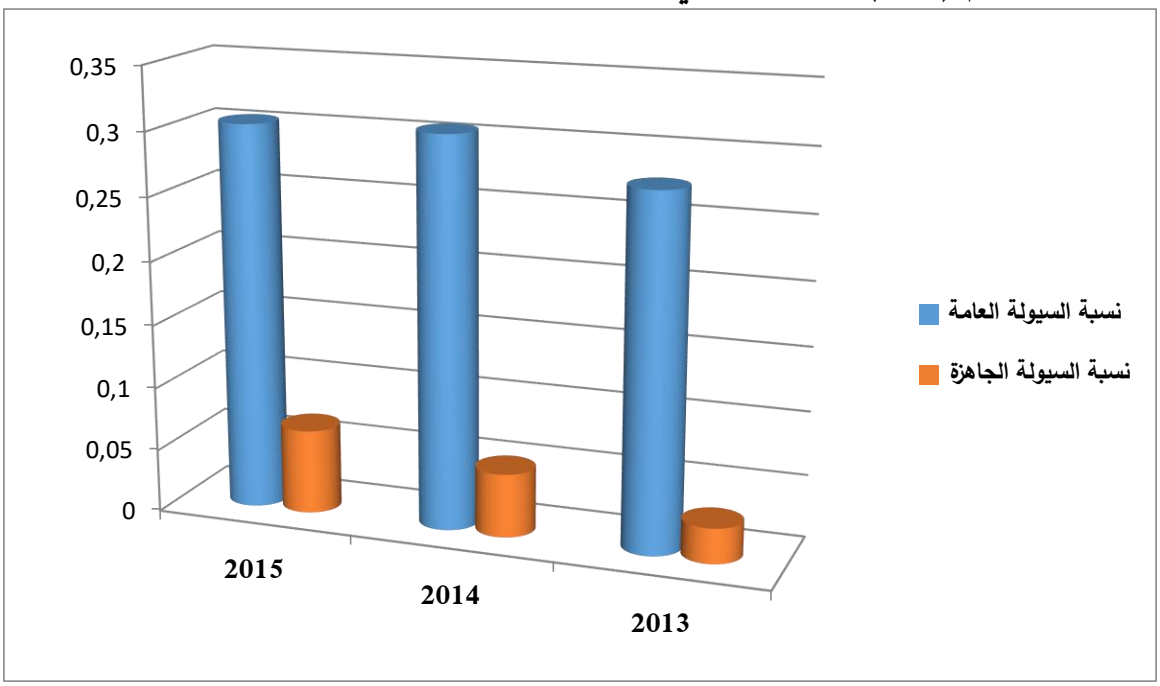

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة منخفضة في السنوات الثلاث، هذا المؤشر غير جيد للمؤسسة لأنها لا يمكن ان تفي بالالتزامات ما يعرض المؤسسة لضغط كبير لأنها لا تملك ما تدفع به هذه الديون وتضطر لاستدانة من جديد ما يحملها من التكاليف الاضافية وهذا ان وجدت من تستدين منه من خلال دراسة ديون قصيرة الأجل المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث، يمكن الاعتماد على الخزينة الجاهزة ولكن المؤسسة لا تملك السيولة الكافية لتمويل نشاطها العادي وهذا ما قد يعرقل هذا النشاط كعدم قابلية بعض عناصر الاصول من التحويل الى سيولة وهذا ما يعبر عن هيكلة مالية مختلفة للمؤسسة.

المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج بواسطة المؤشرات والنسب

أولا: تحليل بواسطة المؤشرات

التمويل الذاتي AF:

هو ذلك الجزء المتاح من قدرة التمويل الذاتي، ويحسب بالعلاقة التالية:

التمويل الذاتي = قدرة التمويل الذاتي – الأرباح الموزعة

ومنه يستوجب علينا التطرق الى قدرة التمويل الذاتي CAF.

الجدول رقم (12-2): حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من اجمالي فائض الاستغلال

البيان	2013	2014	2015
الفائض الخام للاستغلال	-7992435040.2	-15864233526.34	-18557853992.45
المنتوجات العملياتية الأخرى ماعدا حـ/752	4872497121.91	2842580136.57	3524785954.35
الأعباء العملياتية الأخرى ماعدا حـ/652	-66084204.14	-302217232.82	-363726222.24
المنتوجات المالية ماعدا حـ/767	0	10923155.96	33300645.39
الأعباء المالية ماعدا حـ/667	-411570925.56	-651098584.66	-734872429.22
الضرائب على الأرباح	0	0	0
قدرة التمويل الذاتي CAF	**-3597593047.99**	**-13964046051.29**	**-16098366044.17**

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

الشكل رقم (9-2): التمثيل البياني لقدرة التمويل الذاتي للسنوات 2013-2014-2015

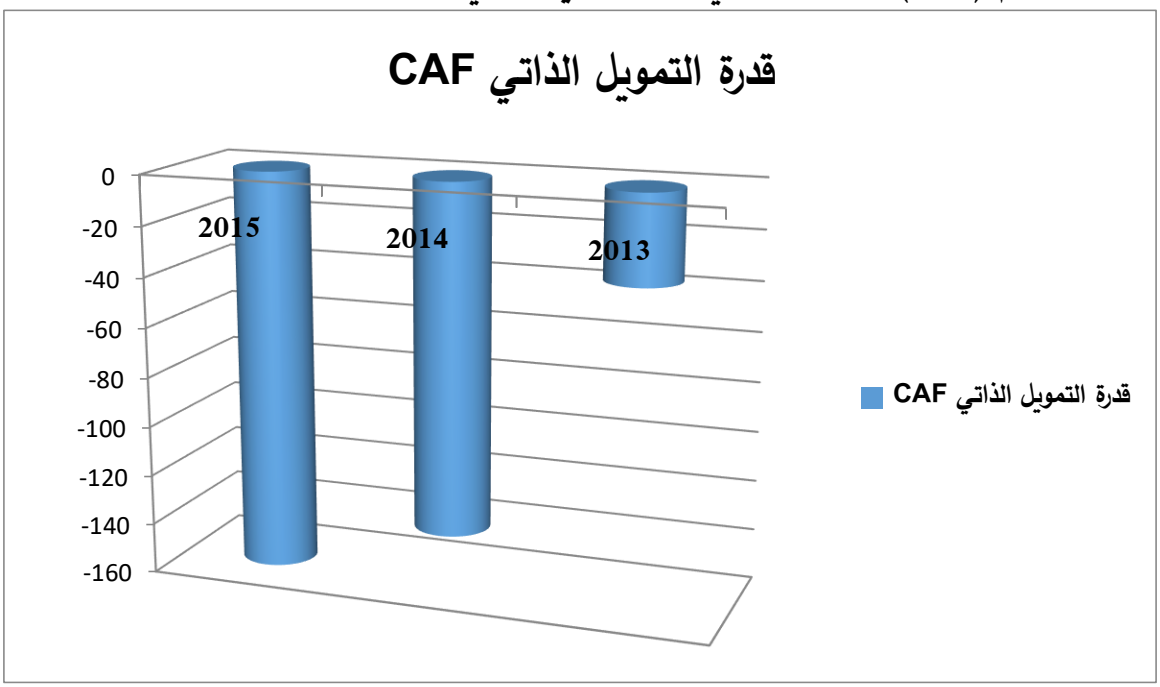

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة التعليق:

نلاحظ من خلال النتائج الظاهرة في الجدول أن قدرة التمويل الذاتي سالبة في السنوات الثلاث وهذا على أن المؤسسة لا تمتلك قدرة على تمويل نفسها بنفسها فهي بحاجة الى اللجوء الى مصادر الخارجية الأخرى.

الجدول رقم (13-2): حساب تمويل الذاتي AF للسنوات 2013-2014-2015

البيان	2013	2014	2015
قدرة التمويل الذاتي CAF	-3597593047.99	-13964046051.29	-16098366044.17
الأرباح الموزعة	0	0	0
التمويل الذاتي AF	**-3597593047.99**	**-13964046051.29**	**-16098366044.17**

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

ثانيا: تحليل بواسطة النسب

1- نسب المردودية:

يتم حساب نسب المردودية للتعرف على قدرة مسيري مديرية توزيع الكهرباء والغاز للوسط بومرداس على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفاعلية وكفاءة للحصول على العائد.

1.1- نسبة المردودية الاقتصادية:

تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

ويتم حساب هذه النسبة في الجدول التالي:

الجدول رقم (14-2): حساب نسبة المردودية الاقتصادية للسنوات 2013-2014-2015

البيان	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	-8023650371.25	-21050224988.88	-23296515215.34
مجموع الأصول	170418420674.46	217430901433.95	250073965929.35
نسبة المردودية الاقتصادية	**-0.047**	**-0.096**	**-0.093**

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المردودية الاقتصادية سالبة خلال السنوات الثلاث، وعند مقارنتها نلاحظ أنها في انخفاض وهذا يدل على عدم كفاءة السياسات التشغيلية والقرارات التي اتخذتها الادارة المالية في المؤسسة، عدم كفاءة الادارة في تحقيق الأرباح الاجمالية نتيجة استخدام أصولها وكذلك عدم الاستخدام الأمثل للأموال.

2.1- نسبة المردودية المالية:

تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

ويتم حساب هذه النسبة في الجدول التالي:

الجدول رقم (15-2): حساب نسبة المردودية المالية للسنوات 2013-2014-2015

البيان	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	-8023650371.25	-21050224988.88	-23296515215.34
الأموال الخاصة	7947415229.82	12499548817.63	15000000000
نسبة المردودية المالية	**-1.009**	**-1.684**	**-1.55**

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المردودية المالية سالبة خلال السنوات الثلاث وهي نسبة ضعيفة وبالتالي فان المؤسسة ستواجه صعوبة في رفع من أموالها خاصة.

3.1- نسبة المردودية التجارية:

تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال

ويتم حساب هذه النسبة في الجدول التالي:

الجدول رقم (16-2): حساب نسبة المردودية التجارية للسنوات 2013-2014-2015

البيان	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	-8023650371.25	-21050224988.88	-23296515215.34
رقم الأعمال	52024860137.16	63973274981.27	69649115287.08
نسبة المردودية التجارية	**-0.15**	**-0.32**	**-0.33**

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المردودية التجارية سالبة وضعيفة وفي انخفاض متزايد خلال السنوات الثلاث، بسبب عدم تحقيق الأرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات كافة المصاريف الأخرى، وهذا ما يجعل المؤسسة لا تحقق معدلا مناسبا للعائد على حقوق الملكية.

الشكل رقم (10-2): التمثيل البياني لنسب المردودية للسنوات 2013-2014-2015

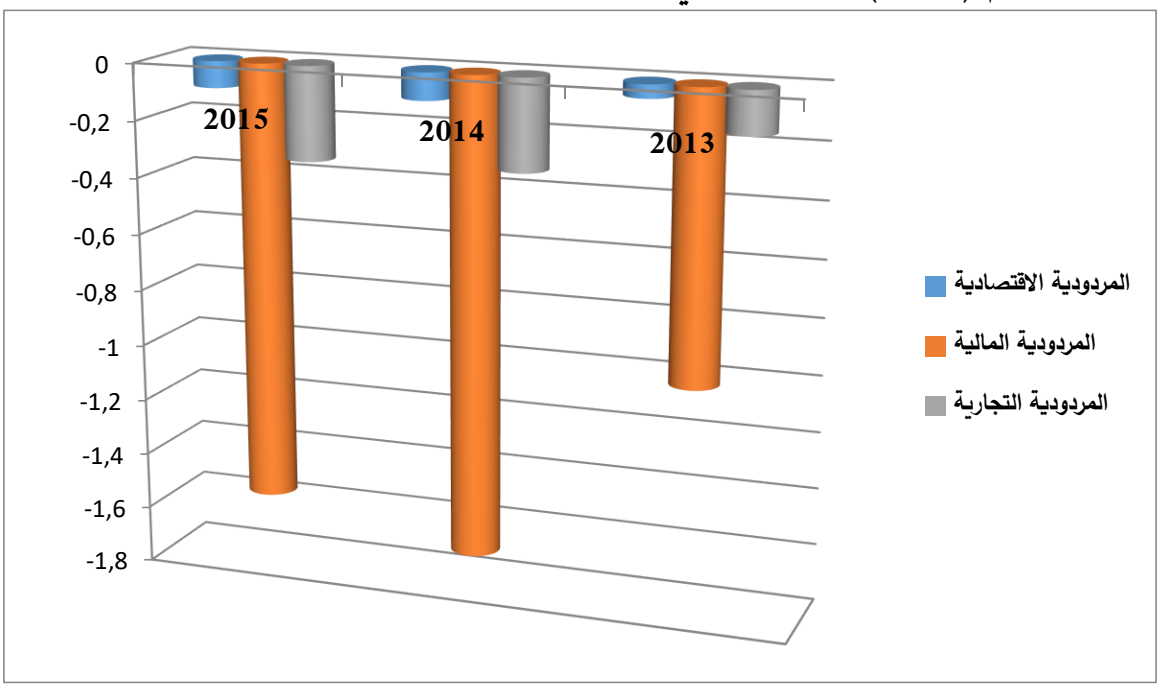

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

2- نسب تجزئة القيمة المضافة:

تقيس هذه النسب توزيع القيمة المضافة بين مختلف العناصر المستفيدة منها، وتحسب من خلال العلاقات التالية:

بالنسبة للمستخدمين = أعباء المستخدمين / القيمة المضافة للاستغلال

بالنسبة للدولة = الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة / القيمة المضافة للاستغلال

بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال = اجمالي فائض الاستغلال / القيمة المضافة للاستغلال

ويتم حساب هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (17-2): حساب نسب تجزئة القيمة المضافة للسنوات 2013-2014-2015

نسب تجزئة القيمة المضافة	2013	2014	2015
بالنسبة للمستخدمين	-17.40	1.68	1.70
بالنسبة للدولة	-2.09	0.19	0.19
بالنسبة لإجمالي فائض استغلال	-18.50	2.88	2.90

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

الشكل رقم (11-2): التمثيل البياني لنسب تجزئة القيمة المضافة لسنوات 2013-2014-2015

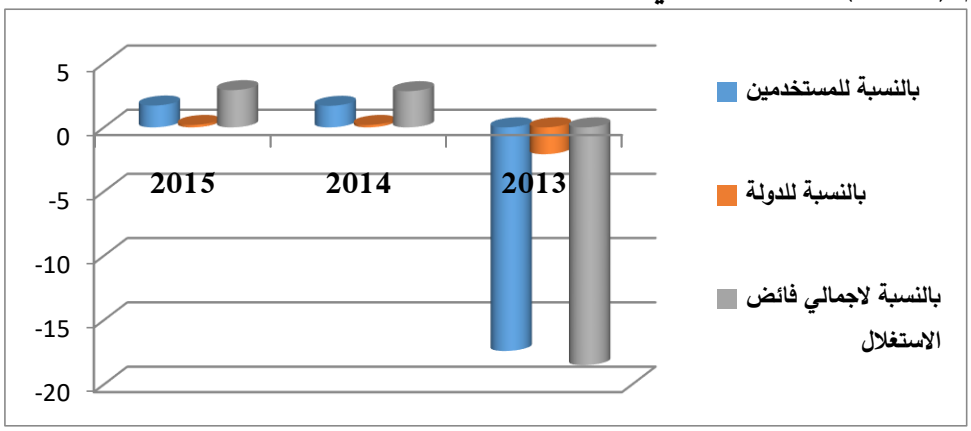

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

التعليق:

- **بالنسبة للمستخدمين:** النسبة المتحصل عليها في سنة 2015 هي 1.7 اعلى من النسبة المتحصل عليها في سنة 2014 هي 1.68 والنسبة المتحصل عليها في سنة 2014 اعلى من النسبة المتحصل عليها سنة 2013 وهذا يدل على ان المؤسسة لم تقم بزيادة حجم العمالة في سنتي 2014 و2015.

- **بالنسبة للدولة:** النسبة المتحصل عليها في سنتي 2014 و2015 أعلى من النسبة المتحصل عليها سنة 2013، وهذا يدل على أن الشركة تدفع الضرائب أكبر للدولة، وذلك بسبب ارتفاع حجم الايرادات المحققة في سنتي 2014 و2015 مقارنة بسنة 2013 التي كانت الايرادات منخفضة.

- **بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال:** النسب المتحصل عليها سنة 2015 اعلى من النسبة المتحصل عليها في 2014، وهذا يدا على أن المردودية الاجمالية للشركة في سنة 2015 أفضل نسبيا مقارنة بسنة 2014.

المطلب الثالث: تحليل جدول التدفقات النقدية للخزينة بواسطة المؤشرات

1- مؤشرات تقييم السيولة

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من الجدول التدفقات النقدية للخزينة واستعمالها لتقييم السيولة نجد:

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي / اجمالي التدفقات استثمارية والتمويلية الخارجة

نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي / الالتزامات المتداولة

الجدول رقم (18-2): حساب نسبة التغطية النقدية للسنوات 2013-2014-2015

البيان	2013	2014	2015
صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي	41731126635.56	48783652271.38	52753983865.95
اجمالي التدفقات استثمارية والتمويلية الخارجة	109726602852.7	153071391017.29	150739312571.81
نسبة تغطية النقدية	**0.38**	**0.31**	**0.34**

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

التحليل:

توضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الانشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، ونلاحظ من خلال الجدول أن النسبة المتحصل عليها في سنة 2015 اعلى من النسبة المتحصل عليها سنة 2014 ويدل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات في سنة 2015.

الجدول رقم (19-2): حساب نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي لسنوات 2013-2014-2015

البيان	2013	2014	2015
صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي	41731126635.56	48783652271.38	52753983865.95
الالتزامات المتداولة	125197308799.07	139198860843.23	156841004699.34
نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي	**0.33**	**0.35**	**0.33**

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة.

التحليل:

نلاحظ في الجدول ان هذه النسبة منخفضة خلال السنوات الثلاث، مما يعني عدم قدرة التدفقات النقدية المتأتية من النشاط التشغيلي على عدم تغطية الالتزامات قصيرة الاجل، وهذا ليس في صالح المؤسسة لانها ستواجه صعوبات مالية (سيولة غير كافية في المدى القصير).

الشكل رقم (12-2): التمثيل البياني لمؤشرات التقييم السيولة لسنوات 2013-2014-2015

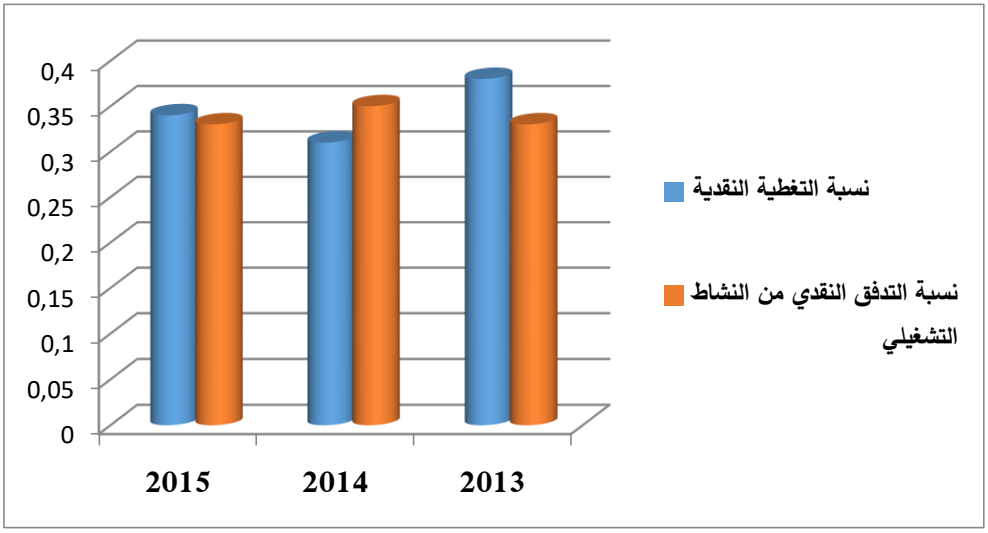

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة

2-مؤشرات تقييم جودة الأرباح

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من الجدول التدفقات النقدية للخزينة واستعمالها لتقييم جودة الأرباح نجد:

نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي = التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي / الاحتياجات النقدية الأساسية

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي / مجموع الأصول

الجدول رقم (20-2): حساب نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي لسنوات 2013-2014-2015

البيان	2013	2014	2015
التدفقات النقدية الداخلة من النشاط التشغيلي	56617111482.06	68397660826.48	77626154143.39
الاحتياجات النقدية الأساسية	14883615984.35	19613807052.88	24874253575.98
نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي	**3.80**	**3.48**	**3.12**

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة.

التحليل:

توضح هذه النسبة قدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلة لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وتسديد أقساط الديون طويلة الأجل، ومن النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن هذه النسبة جيدة ما يعني أن مؤسسة سونلغاز قادرة على تغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وتسديد أقساط الديون طويلة الأجل بناءا على أنشطتها.

الجدول رقم (21-2): حساب نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي لسنوات 2013-2014-2015

البيان	2013	2014	2015
صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي	41731126635.56	48783652271.38	52753983865.95
مجموع الأصول	170418420674.46	217430901433.95	250073965929.35
نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	**0.24**	**0.22**	**0.21**

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة.

التحليل:

توضح هذه النسبة علاقة التدفقات النقدية التشغيلية واجمالي ممتلكات المؤسسة، ونلاحظ في الجدول أن هذه نسبة في انخفاض مستمر خلال سنوات الثلاث ويدل هذا على عدم مقدرة موجودات المؤسسة في توليد تدفقات النقدية التشغيلية.

الشكل رقم (13-02): التمثيل البياني لمؤشرات تقييم جودة الأرباح لسنوات الثلاث 2013-2014-2015

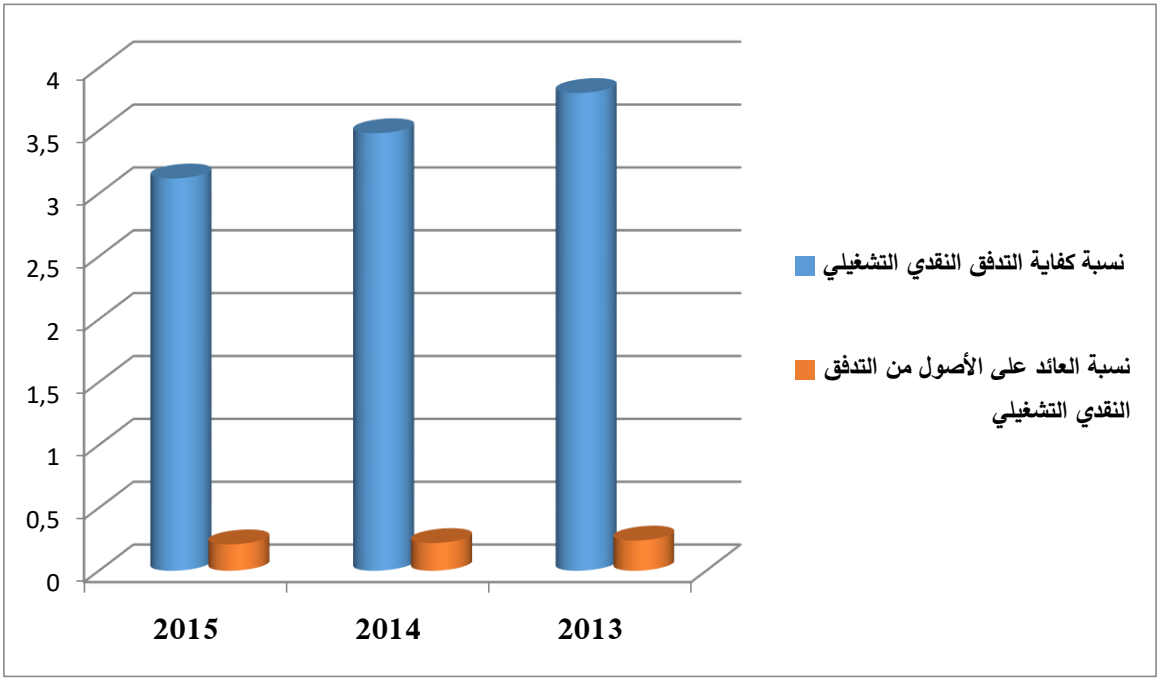

المصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على الميزانيات المالية الممنوحة من طرف الشركة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل قمنا بتقديم لمحة عن الشركة الوطنية للكهرباء والغاز ككل ومديرية التوزيع للوسط والتي كانت مكان التربص، حيث تحتل هذه الشركة مكانة مرموقة في الاقتصاد الوطني الجزائري نظرا للدور الكبير الذي تؤديه من أجل النهوض وتطوير ودعم قطاع الطاقة لأهميته.

من خلال المعاينة والاستفسارات التي قمنا بها خلال المقابلات، تبين ان التحليل المالي لدى المؤسسة يحظى بأهمية كبيرة، حيث ان المؤسسة بمجرد استكمال القوائم المالية تستخرج مختلف النسب والمؤشرات من اجل تحديد تطور وضعيتها المالية وتطور حقوقها والتزاماتها.

قمنا خلال هذا الفصل كذلك بعرض تطور مختلف عناصر القوائم المالية خلال السنوات 2013-2014-2015 وهذا نظرا لعدم توفر القوائم المالية على مستوى مديرية التوزيع وسط محل الدراسة. حيث ان معظم عناصر الأصول شهدت ارتفاعا من سنة لأخرى و هذا راجع الى ارتفاع في استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة وعناصر الخصوم عرفت ثبات في قيمة الأموال ويعود هذا ثبات الى زيادة في رؤوس الأموال في السنوات الثلاث، اما من خلال جدول حسابات النتائج نلاحظ أن الأعباء كانت أكبر من المنتوجات لأن المؤسسة هدفها خدمة زبائنها والسعي لتلبية حاجاتهم، اما تدفقات الخزينة بخصوص الأنشطة التشغيلية فقد شهدت تزايدا مستمرا من سنة لأخرى وهذا يدل على أن المقبوضات المؤسسة أكبر من مصاريفها ما يمكنها من الوفاء بالتزاماتها، اما الانشطة الاستثمارية كانت سالبة فهذا مؤشر ايجابي للمؤسسة مما يؤدي الى زيادة قدرتها على توزيع الكهرباء والغاز ما يحسن نوعية الخدمة لدى الزبون، اما الأنشطة التمويلية كانت غير جيدة خلال السنوات الثلاث فهذا مؤشر السلبي للمؤسسة وهذا راجع الى أموال محولة الى مديرية التوزيع الكهرباء والغاز أكبر من أموال التي استلمتهم.

بالموازاة قمنا بدراسة الوضعية المالية للشركة للفترة الممتدة من 2013 الى 2015 باستعمال أدوات التحليل المالي، والتي ابرزت نتائجها المركز المالي ومستويات المديونية الطويلة والقصيرة الأجل. . وغيرها والتي كانت في معظم الأوقات سلبية وغير جيدة فالمؤسسة تعاني من عجز كبير وكثرة الديون. والذي يمكن تفسيره بالخدمة الاجتماعية التي تقدمها الشركة لزبائنها والسعي المستمر لتلبية حاجاتهم للمحافظة على استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في الوطن.

خـــاتمـــة

خاتمة

من خلال هذا البحث، عرضنا أحد أهم الأدوات المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية داخل المؤسسة الا وهو التحليل المالي، حيث يعد الأداة التي يستطيع المسير من خلالها تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة وتقييم الأداءات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار ومتابعة تحقيق الاهداف، وذلك من خلال اعتماده على الأدوات والمقاييس التي يمكن تحليلها من اجل التشخيص المالي للمؤسسة.

ان عملية التحليل المالي يسعى من خلالها المسير للكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل من خلال قراراته، وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية، انطلاقا من الوثائق المالية المتوفرة داخل المؤسسة اعتمادا على معايير ومؤشرات التي يمكن استخدامها لتشخيص الوضعية المالية.

حيث سعى هذا البحث ليبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع وهذا ما رأيناه من خلال الدراسة التطبيقية على مؤسسة الكهرباء والغاز سونلغاز، من أجل الوصول إلى نتائج تمكننا من تشخيص الوضعية الحالية للمؤسسة، ثم تحديد نقاط القوة والعمل على المحافظة عليها والسعي لتحسينها ونقاط الضعف والعمل على معالجتها في إطار برنامج مستقبلي تخطط له المؤسسة، مما يسمح باتخاذ قرارات سليمة مبنية على دراسة واقعية لوضعيتها المالية.

- **اختبار الفرضيات**

– **الفرضية الأولى: "من أجل الوصول الى قرارات سليمة، تستعمل الادارة المالية للمؤسسة أهم أدوات التحليل المالي كمقارنة القوائم المالية خلال سنوات مختلفة، التحليل المالي بالنسب، التحليل الأفقي والعمودي"**، تم اثبات صحة هذه فرضية في الفصل الأول، حيث تبين أن استعمال أدوات التحليل المالي تمكن المؤسسة من الكشف نقاط القوة والضعف واعطاء النتائج واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة لاتخاذ القرارات سليمة.

– **الفرضية الثانية: " التحليل المالي هو أحد التقنيات التي تستخدم في تقييم الأعمال والمشاريع والميزانيات وغيرها من المعاملات المالية وذلك بهدف تحديد جودة أدائها. مما يوفر رقابة مستمرة وضمان تسيير سليم"**، تم اثبات صحة هذه فرضية في الفصل الأول، حيث تم استنتاج أن التحليل المالي هو مجموعة الأساليب والتقنيات التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات والتقارير والكشوفات المالية من اجل تقييم أداء المؤسسة والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

– **الفرضية الثالثة: " تستخدم مؤسسة سونلغاز أدوات التحليل المالي عن طريق نظام معلومات محاسبي ومالي فعال، يسمح بحساب مختلف المؤشرات والنسب المالية، وتتوفر لها الكفاءات والموارد البشرية من اجل تحليل النسب ومعرفة وضعية المؤسسة وتقديم مختلف البدائل والحلول للمشاكل المالية والانحرافات "**، تم

اثبات صحة هذه فرضية في الفصل الثاني من خلال دراستنا ميدانية تبين أن المؤسسة بالفعل تستخدم أدوات التحليل المالي لمعرفة الوضعية المالية ومن أجل اتخاذ قرارات مناسبة التي تمكنها من الاستغلال الأمثل لمواردها وتحقيق الأهداف المحددة.

- **نتائج الدراسة**

* **النتائج النظرية**

- التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة وتطورها من خلال دراسات تحليلية؛
- التحليل المالي أداة من أدوات المراقبة التي تمكن المؤسسات الاقتصادية من اتخذ القرارات السليمة؛
- التحليل المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي يهدف الى فهم وإدراك لمداولات النسب والمؤشرات المالية؛
- أداء المؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الأهداف المرسومة؛
- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم جدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء؛
- يمكن تشخيص الوضعية المالية باستخدام نسب التحليل المالي: التوازن المالي، والنسب المالية
- يعد استخدام النسب المالية من اساليب التحليل المالي، وتعرف النسبة المالية بأنها علاقة رياضية تقوم بالجمع بين رقمين هما البسط والمقام، ويكون له دلالة اذا قارناه مع نسبة من مؤسسات القطاع، او من خلال مقارنتها مع نسب مرجعية؛
- تأكدنا من خلال هذا البحث ايضا، ان استخدام النسب والمؤشرات المالية كأدوات لقياس الاداء المالي للمؤسسة، مهم جدا لأنه يمثل قواعد قياس اساسية للنماذج الاخرى الاكثر تعقيدا، فيجب فهمه اولا ثم التوسع بالبحث في مجالات اخرى أكثر تعقيدا، والتي نقترحها كأفاق للبحث.

* **النتائج التطبيقية**

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمت بها في مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز خلال السنوات 2013، 2014، 2015، توصلنا إلى النتائج التالية:

- المؤسسة في وضعية مالية غير جيدة وهذا من خلال البيانات المحاسبية الخاصة بها التي تظهر نتائج مالية خلال السنوات 2013، 2014، 2015.
- المؤسسة غير متوازنة ماليا خلال السنوات الثلاث وهذا لعدم تحقق شروط التوازن المالي؛
- حققت المؤسسة خلال الثلاث سنوات رأس مال عامل سالب، فالمؤسسة لم تمول جزء من أصولها المتداولة بأموالها الدائمة؛
- المؤسسة لديها هامش الأمان لأن خزينة موجبة في السنوات الثلاث فاقمت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل مما يطر عليها مشكلة الربحية؛
- المؤسسة لا تملك قدرة على تمويل نفسها بنفسها لأن قدرة التمويل الذاتي سالبة في السنوات الثلاث فهي بحاجة الى اللجوء لمصادر الخارجية.

- المؤسسة ليس لها سيولة كافية وهذا خلال ثلاث سنوات فقد تبين أن المؤسسة لم تستطع مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل؛
- نسبة المردودية المالية، الاقتصادية والمردودية التجارية ضعيفة جدا ويعود ذلك الى الانخفاض الكبير في نسبة هامش الصافي مما يدل على ضعف مساهمة المؤسسة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي؛
- من خلال جدول حسابات النتائج نلاحظ أن الأعباء كانت أكبر من المنتوجات لأن المؤسسة هدفها خدمة زبائنها والسعي لتلبية حاجاتهم، أي لديها اهداف اجتماعية واقتصادية أولى؛
- تعاني المؤسسة من عجز كبير وكثرة الديون والذي يمكن تفسيره بالخدمة الاجتماعية التي تقدمها الشركة لزبائنها والسعي المستمر لتلبية حاجاتهم للمحافظة على استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في الوطن؛
- نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي منخفضة في السنوات الثلاث مما يدل عدم قدرة التدفقات النقدية المتأتية من النشاط التشغيلي على تغطية الالتزامات قصيرة الأجل لأنها ستواجه صعوبات مالية؛
- نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي في انخفاض المستمر في السنوات الثلاث مما يعني عدم مقدرة موجودات المؤسسة في توليد تدفقات النقدية التشغيلية.
- نستشف من خلال دراسة الحالة، ان هذا الموضوع جد مهم فسمح لنا بمعرفة طيات العمل المالي والمحاسبي إجمالا، من خلال تحليل المعلومات المبينة في القوائم المالية و التي تعكس الاحداث الاقتصادية التي تجري في المؤسسة، كما ان تقييم الوضعية المالية من خلال المؤشرات المالية والنسب يسمح لنا و لمتخذي القرار وهيئات الرقابة بمعرفة وضع المؤسسة و تطور وضعية مواردها، استخداماتها، سيولتها، نتائجها ومخاطرها، مما يسمح باتخاذ التدابير اللازمة.

- **التوصيات**

بعد تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- على المؤسسة توسيع نشاطها من خلال أموالها والحصول على منابع مالية جديدة وذلك باستغلال جزء من الفائض المحقق في الخزينة.
- ضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة
- على المؤسسة أن تولي اهتماما لعملية تقييم الأداء المالي وهذا لاكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف في مركزها المالي لتحسينها ومواجهتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها.

- **آفاق البحث**

بعد تحليلنا لموضوع دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية وبالرغم من محاولة الإلمام بمختلف جوانب الموضوع إلا أنه ما زالت هناك بعض النقاط التي يمكن أن تعالج في بحوث جديدة تبقى آفاق مفتوحة للدراسة، نذكر منها:

- استخدام النسب المالية والنماذج الكمية للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة.
- دور جودة المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة .
- دور التحليل المالي في مراقبة التسيير في المؤسسات الاقتصادية.

قائمـــــة المصـــادر والمراجـــع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. مفلح عقل، **مقدمة في التحليل المالي**، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000.
2. أحمد محمد العداسي، **تحليل المالي للقوائم المالية**، وفق للمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
3. عدنان تايه النعيمي، وأرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات المعاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
4. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي، الإدارة المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
5. ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق، الجزائر، 1999.
6. محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 5، الجزائر.
7. عبد الوهاب رميدي، علي سماح، **المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، دار الهومة، الجزائر، 2011.
8. حمزة المحمود الزبيدي، **التحليل المالي للأغراض تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالفشل**، الوارق للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، 2011.
9. محمد المبروك أبوزيد، **التحليل المالي، شركات وأسواق مالية**، دار المريخ، ط 2، المملكة العربية السعودية، 2009.
10. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي، الإدارة المالية**، دار وائل لنشر، ط 2، عمان، الأردن، 2006.
11. مبارك لسلوس، التسيير المالي، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2004.
12. شنوف شعيب، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**، ط 1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
13. منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية، مدخل التحليل المعاصر**، ط 4، المكتب العربي الحديث، مصر 1999.
14. وليد ناجي الحياني، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، ط 1، إثراء للنشر والتوزيع، مكتبة الجامعة، عمان، الأردن، 2009.
15. حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدم**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004.
16. خميسي شيحة، **التسيير المالي للمؤسسة**، در هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
17. محمد كوشي، **التسيير المحاسبي والمالي**، دار المعاصرة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

18. محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال**، دار الجامعية، الإسكندرية.
19. منير شاكر، **التحليل المالي، مدخل صناعة القرار**، دار الوائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

ثانيا: المذكرات

1. صخري جمال، **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية**، مذكرة لمقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.
2. محمد الصالح عواشرية، **التحليل المالي**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة سعد دحلب، 2005.
3. بردم لمين وآخرون، **استراتيجية التحليل المالي في إدارة المؤسسة العمومية**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، جوان 2013.
4. شعيب شنوف، محاسبة **المؤسسة طبق للمعايير المحاسبية الدولية ج 1**، مكتبة شركة الجزائرية، بودواو، 2008.
5. أيمن الحائك، **جدول تدفقات الخزينة، وفق النظام المحاسبي المالي SCF، ودورة في تفعيل التحليل المالي**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة بومرداس.
6. بلهاشمي جلالي طارق، **لوحة القيادة كأداة في مراقبة التسيير المصرفي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بليدة، غير منشورة، جوان 2006.
7. عبد الكريم اللطيف، **محاضرات في التحليل المالي المتقدم**، مذكرة ماستر، السداسي الأول، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية المعمقة، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014.
8. جليلة بن خروف، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، واتخاذ القرارات**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009.
9. محمد شعبان، **نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، الجزائر، 2009-2010.

10. اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008.

11. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، سنة 2001 .

ثالثا: المجلات

1. عمر بوجميع، الطيب بولحية، تقي**يم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009-2013**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، سداسي الأول 2016.

رابعا: القرارات والمراسيم

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم التنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 20 جمادى الأول 1429هـ الموافق لـ 26 مايو 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428هـ الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي العدد 27، المادة 21.

2. القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

ملاحـــــق

ملاحق

ملحق رقم:01

SOCIETE Société de Distribution de l'électricité et de gaz du Centre

DATE 27/04/2015 15.34.24

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2014	amort 2014	2014	2013
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		3 902 941,97	3 902 941,97	0,00	0,00
Autres immobilisations incorporelles		159 200,00		159 200,00	99 200,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		184 038 326,17		184 038 326,17	102 234 063,49
Agencements et aménagements de terrains		473 101 695,42	254 579 462,27	218 522 233,15	182 193 410,83
Constructions (Batiments et ouvrages		3 972 258 187,37	1 882 270 421,10	2 089 987 766,27	1 638 299 565,71
Installations techniques, matériel et outillage		189 130 894 387,24	88 045 238 683,73	101 085 655 703,51	65 028 877 644,66
Autres immobilisations corporelles		23 851 735 591,30	8 527 219 929,79	15 324 515 661,51	17 292 447 083,73
Immobilisations en cours		55 885 940 369,61		55 885 940 369,61	51 568 448 431,57
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées		3 977 000,00		3 977 000,00	3 977 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		9 656 011,38		9 656 011,38	10 426 321,81
Comptes de liaison					
Impôts différés actif		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		273 515 663 710,46	98 713 211 438,86	174 802 452 271,60	135 827 002 721,80
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		32 454 235 532,74	5 365 232 669,95	27 089 002 862,79	23 072 952 480,16
Stocks et encours		46 729 539,57	23 202 959,98	23 526 579,59	19 627 508,70
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		5 098 606 091,57	54 513 066,14	5 044 093 025,43	4 660 750 359,78
Impôts		3 394 812 002,21		3 394 812 002,21	3 311 072 587,48
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		7 144 831 253,28	67 816 560,95	7 077 014 692,33	3 527 015 016,54
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		48 139 214 419,37	5 510 765 257,02	42 628 449 162,35	34 591 417 952,66
TOTAL GENERAL ACTIF		321 654 878 129,83	104 223 976 695,88	217 430 901 433,95	170 418 420 674,46

ملحق رقم:02

SOCIETE Société de Distribution de l'électricité et de gaz du Centre

EXERCICE 2015

DATE 03/05/2016 14.16.36

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2015	amort 2015	2015	2014
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		5 676 175,17	3 902 941,97	1 773 233,20	0,00
Autres immobilisations incorporelles		159 200,00		159 200,00	159 200,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		184 038 326,17		184 038 326,17	184 038 326,17
Agencements et aménagements de terrains		473 101 695,42	265 319 694,96	207 782 000,46	218 522 233,15
Constructions (Batiments et ouvrages		4 058 855 751,01	1 963 606 579,73	2 095 249 171,28	2 089 987 766,27
Installations techniques, matériel et outillage		226 267 737 457,88	94 835 206 292,56	131 432 531 165,32	101 085 655 703,51
Autres immobilisations corporelles		25 761 948 876,88	9 274 155 466,97	16 487 793 409,91	15 324 515 661,51
Immobilisations en cours		51 982 234 399,02		51 982 234 399,02	55 885 940 369,61
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées		4 336 000,00		4 336 000,00	3 977 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		9 917 439,03		9 917 439,03	9 656 011,38
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		308 748 005 320,58	106 342 190 976,19	202 405 814 344,39	174 802 452 271,60
ACTIF COURANT					
Créances et emplois assimilés					
Clients		34 389 480 699,91	5 097 839 539,24	29 291 641 160,67	27 089 002 862,79
Stocks et encours		45 467 298,65	23 189 864,98	22 277 433,67	23 526 579,59
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		5 207 410 068,66	58 714 579,17	5 148 695 489,49	5 044 093 025,43
Impôts		2 693 314 316,92		2 693 314 316,92	3 394 812 002,21
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		10 589 832 728,38	77 609 544,17	10 512 223 184,21	7 077 014 692,33
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		52 925 505 112,52	5 257 353 527,56	47 668 151 584,96	42 628 449 162,35
TOTAL GENERAL ACTIF		361 673 510 433,10	111 599 544 503,75	250 073 965 929,35	217 430 901 433,95

ملحق رقم:03

SOCIETE Société de Distribution de l'électricité et de gaz du Centre

EXERCICE 2014

DATE 27/04/2015 15.34.21

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		49 365 033 680,54	23 964 133 801,87
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)		2 079 425 652,18	2 079 425 652,18
Écart de réévaluation		4 081 208 048,84	3 598 504 448,43
Résultat net		- 21 050 224 988,88	- 8 023 650 371,25
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 21 975 893 575,05	- 13 670 998 301,41
compte de liaison**		0,00	0,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES		12 499 548 817,63	7 947 415 229,82
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 453 054 604,88	1 001 374 878,90
Impôts (différés et provisionnés)		0,00	0,00
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		64 279 437 168,21	36 272 321 766,67
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		65 732 491 773,09	37 273 696 645,57
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		30 289 970 583,57	26 958 092 720,84
Impôts		877 950 973,16	556 899 634,31
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		98 431 298 155,95	90 303 109 998,29
Autres dettes		9 599 641 130,55	7 379 200 525,32
Trésorerie passif		0,00	5 920,31
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		139 198 860 843,23	125 197 308 799,07
TOTAL GENERAL PASSIF		217 430 901 433,95	170 418 420 674,46

ملحق رقم: 04

SOCIETE Société de Distribution de l'électricité et de gaz du Centre

EXERCICE 2015

DATE 03/05/2016 14.16.48

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)		15 000 000 000,00	15 000 000 000,00
Autres fonds propres		60 162 000 078,25	34 365 033 680,54
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)		2 079 425 652,18	2 079 425 652,18
Écart de réévaluation		4 081 208 048,84	4 081 208 048,84
Résultat net		- 23 296 515 215,34	- 21 050 224 988,88
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 43 026 118 563,93	- 21 975 893 575,05
compte de liaison**		0,00	0,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES		15 000 000 000,00	12 499 548 817,63
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 585 902 141,14	1 453 054 604,88
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		76 647 059 088,87	64 279 437 168,21
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		78 232 961 230,01	65 732 491 773,09
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		36 276 372 066,80	30 289 970 583,57
Impôts		880 840 395,84	877 950 973,16
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		106 530 095 008,18	98 431 298 155,95
Autres dettes		13 153 697 228,52	9 599 641 130,55
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		156 841 004 699,34	139 198 860 843,23
TOTAL GENERAL PASSIF		250 073 965 929,35	217 430 901 433,95

ملحق رقم: 05

SOCIETE Société de Distribution de l'électricité et de gaz du Centre **EXERCICE** 2014

DATE 27/04/2015 15.34.57

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2014	2013
Ventes et produits annexes		63 973 274 981,27	52 024 860 137,16
Prestations fournies production energie et matériel		45 080 523 643,71	33 054 994 334,66
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Subvention d'exploitation		0,00	
Prestations fournies services		13 311 866 294,43	10 775 559 937,14
I - Production de l'exercice		122 365 664 919,41	95 855 414 408,96
Achats consommés		- 50 788 444 583,85	- 36 795 566 567,15
Prestations reçues production energie et matériel		- 45 080 523 643,71	- 33 054 994 334,66
Services extérieures et autres consommations		- 18 688 519 896,84	- 14 797 280 889,11
Prestations reçues services		- 13 311 866 294,43	- 10 775 559 937,14
II - Consommation de l'exercice		- 127 869 354 418,83	- 95 423 401 728,06
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 5 503 689 499,42	432 012 680,90
Charges de personnel		- 9 278 268 307,82	- 7 521 145 665,79
Impôts, taxes et versements assimilés		- 1 082 275 719,10	- 903 302 055,31
Prestations reçues Impôts et taxes		0,00	
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 15 864 233 526,34	- 7 992 435 040,20
Autres produits opérationnels		2 842 580 136,57	4 872 497 121,91
Autres Prestations fournis		0,00	
Autres charges opérationnelles		- 302 217 232,82	- 66 084 204,14
Autres Prestations reçues		0,00	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 7 574 522 243,11	- 5 951 816 321,13
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		- 1 560 399 240,07	- 1 165 978 348,97
Reprise sur pertes de valeur et provisions		506 010 993,95	1 570 338 133,56
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		1 560 399 240,07	1 165 978 348,97
Prestations reçues sect. auxiliaires		0,00	
Prestations fournies sect. auxiliaires		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 20 392 381 871,75	- 7 567 500 310,00
Produits financiers		10 923 155,96	0,00
prestations fournies frais financiers		640 281 267,41	310 182 033,83
Charges financières		- 651 098 584,66	- 411 570 925,56
Prestations reçues frais financiers		- 640 281 267,41	- 310 182 033,83
VI - RESULTAT FINANCIER		- 640 175 428,70	- 411 570 925,56
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 21 032 557 300,45	- 7 979 071 235,56
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		127 925 859 713,37	103 774 410 047,23
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 148 958 417 013,82	- 111 753 481 282,79
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 21 032 557 300,45	- 7 979 071 235,56
Eléments extraordinaires (produits)		1 987 837,72	34 931 518,60
Eléments extraordinaires (charges)		- 19 655 526,15	- 79 510 654,29
Charges hors exploitation reçues		0,00	

Produits hors exploitation reçues		0,00	
Produits hors exploitation fournis		0,00	
Charges hors exploitation fournies		0,00	
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		- 17 667 688,43	- 44 579 135,69
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 21 050 224 988,88	- 8 023 650 371,25

ملحق رقم:06

SOCIETE Société de Distribution de l'électricité et de gaz du Centre **EXERCICE** 2015

DATE 03/05/2016 14.38.06

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2015	2014
Ventes et produits annexes		69 649 115 287,08	63 973 274 981,27
Prestations fournies production energie et matériel		51 705 917 399,18	45 080 523 643,71
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Production immobilisée		0,00	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
Prestations fournies services		14 366 603 924,93	13 311 866 294,43
I - Production de l'exercice		135 721 636 611,19	122 365 664 919,41
Achats consommés		- 55 758 971 927,22	- 50 788 444 583,85
Prestations reçues production energie et matériel		- 51 705 917 399,18	- 45 080 523 643,71
Services extérieures et autres consommations		- 20 282 909 920,71	- 18 688 519 896,84
Prestations reçues services		- 14 366 603 924,93	- 13 311 866 294,43
II - Consommation de l'exercice		- 142 114 403 172,04	- 127 869 354 418,83
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 6 392 766 560,85	- 5 503 689 499,42
Charges de personnel		- 10 921 076 279,60	- 9 278 268 307,82
Impôts, taxes et versements assimilés		- 1 244 011 152,00	- 1 082 275 719,10
Prestations reçues Impôts et taxes		0,00	
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 18 557 853 992,45	- 15 864 233 526,34
Autres produits opérationnels		3 524 785 954,35	2 842 580 136,57
Autres Prestations fournis		0,00	
Autres charges opérationnelles		- 363 726 222,24	- 302 217 232,82
Autres Prestations reçues		0,00	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 9 145 396 242,75	- 7 574 522 243,11
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		- 1 760 773 869,43	- 1 560 399 240,07
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 935 693 444,62	506 010 993,95
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		1 760 773 869,43	1 560 399 240,07
Prestations reçues sect. auxiliaires		0,00	
Prestations fournies sect. auxiliaires		0,00	
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 22 606 497 058,47	- 20 392 381 871,75
Produits financiers		33 300 645,39	10 923 155,96
prestations fournies frais financiers		345 842 591,39	640 281 267,41
Charges financières		- 734 872 429,22	- 651 098 584,66
Prestations reçues frais financiers		- 345 842 591,39	- 640 281 267,41
VI - RESULTAT FINANCIER		- 701 571 783,83	- 640 175 428,70
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 23 308 068 842,30	- 21 032 557 300,45
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		143 322 033 116,37	127 925 859 713,37
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 166 630 101 958,67	- 148 958 417 013,82
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 23 308 068 842,30	- 21 032 557 300,45
Eléments extraordinaires (produits)		16 599 871,34	1 987 837,72
Eléments extraordinaires (charges)		- 5 046 244,38	- 19 655 526,15

Charges hors exploitation reçues		0,00	
Produits hors exploitation reçues		0,00	
Produits hors exploitation fournis		0,00	
Charges hors exploitation fournies		0,00	
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		11 553 626,96	- 17 667 688,43
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 23 296 515 215,34	- 21 050 224 988,88

ملحق رقم: 07

SOCIETE Société de Distribution de l'électricité et de gaz du Centre **EXERCICE**

DATE

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (METHODE DIRECTE) **Provi soire**

	note	2013
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		
Encaissements reçus des clients		49 997 643 127,60
Autres encaissements		6 619 468 354,46
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		8 981 689 055,78
Autres décaissements		3 950 681 165,80
Intérêts et autres frais financiers payés		32 502 931,56
Impôts sur les résultats payés		
Autres impôts payés		1 918 742 838,12
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		41 733 495 490,80
Eléments extraordinaires		- 2 368 855,24
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		- 2 368 855,24
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		41 731 126 635,56
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		22 828 255 673,06
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		3 913 510,40
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières		0,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		0,00
Subventions d'investissement encaissées		23 396 811,79
Dividendes et quote-part de résultats reçus		
Autres produits financiers encaissés		
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		- 22 800 945 350,87
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		
Encaissements suite à l'émission d'actions		
Dividendes et autres distributions effectués		
Encaissements provenant d'emprunts		187 926 854,68
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		4 159 367,82
Subventions d'exploitation encaissées		
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe		41 071 354 766,93
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe		52 756 768 549,91
inter-unité encaissements		78 526 484 963,32
inter-unité décaissements		86 894 187 811,82
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		- 19 869 349 144,62
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi -liquidités		- 1 392,30
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation		- 3 383 739,00
Variation de trésorerie de la période		- 942 552 991,23
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		4 511 293 495,17
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		3 566 344 255,19
Variation de trésorerie de la période		- 944 949 239,98

mercredi 07 mai

ملاحق

ملحق رقم: 08

شركة توزيع الكهرباء و الغاز للوسط
Société de Distribution de l'Electricité et du Gaz du Centre

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE EXERCICE 2015 (METHODE DIRECTE)

LIBELLE	note	2015	2014
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles			
Encaissements reçus des clients		70 533 214 270,48	60 503 161 670,63
Autres encaissements		7 092 939 872,91	7 894 499 155,85
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		16 571 216 833,68	12 582 268 933,36
Autres décaissements		4 640 009 382,76	4 105 139 406,64
Intérêts et autres frais financiers payés		18 768 252,51	131 518 238,13
Autres impôts payés		3 644 259 107,03	2 794 880 474,75
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		**52 751 900 567,41**	**48 783 853 773,60**
Eléments extraordinaires		2 083 298,54	- 201 502,22
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		**2 083 298,54**	**- 201 502,22**
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles		**52 753 983 865,95**	**48 783 652 271,38**
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		32 334 655 945,10	57 873 740 341,25
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		218 112 850,39	0,00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières		0,00	100 000,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		302 049,00	100 000,00
Subventions d'investissement encaissées		7 555 026 399,20	8 666 811 240,44
Dividendes et quote-part de résultats reçus		32 818 210,87	0,00
Autres produits financiers encaissés			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement		**- 24 528 396 435,64**	**- 49 206 929 100,81**
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions		0,00	482 703 600,41
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts		90 742 622,95	294 937 124,39
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		3 657 792,44	1 511 477,29
Subventions d'exploitation encaissées			
Encaissements provenant de la trésorerie Groupe		68 642 496 593,56	57 396 449 603,38
Remontées des fonds vers la trésorerie Groupe		83 340 009 864,38	67 266 606 183,07
inter-unité encaissements		108 232 199 661,70	107 090 304 340,79
inter-unité décaissements		118 400 998 834,27	95 196 039 228,75
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement		**- 24 779 227 612,88**	**2 800 237 779,86**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi - liquidités		63 333,35	0,00
Ecarts dûs à des erreurs de comptabilisation		- 1 421 675,68	1 201 526 047,66
Variation de trésorerie de la période		3 445 001 475,10	3 578 486 998,09
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		7 144 831 253,28	3 566 344 255,19
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		10 589 832 728,38	7 144 831 253,28
Variation de trésorerie de la période		- 3 445 001 475,10	- 3 578 486 998,09

Direction Finances et Comptabilité SDC